

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

دراسات في نظرية

التجربة الغريبة

وتطبيقاتها

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٨/٥/٧٥٧)

رقم التصنيف : ٤٦٥

المؤلف ومن هو في حكمه : صاحب ابو جناح
عنـوان المصنـف : دراسـات في نظرية النحو

العربي وتطبيقاتها

رؤوس الموضوعات : ١- اللغة العربية

٢- النحو

بيانات النشر : عمان / دار الفكر

x تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقوق الطبع محفوظة للنشر

Copyright ©
All right reserved

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م



دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء «الحجيري» - هاتف ٤٦٢١٩٣٨ - فاكس ٤٦٥٤٧٦١
ص.ب. ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

DAR AL - FIKR

Printing - Pupliching - Distributing

Husseini Mosque

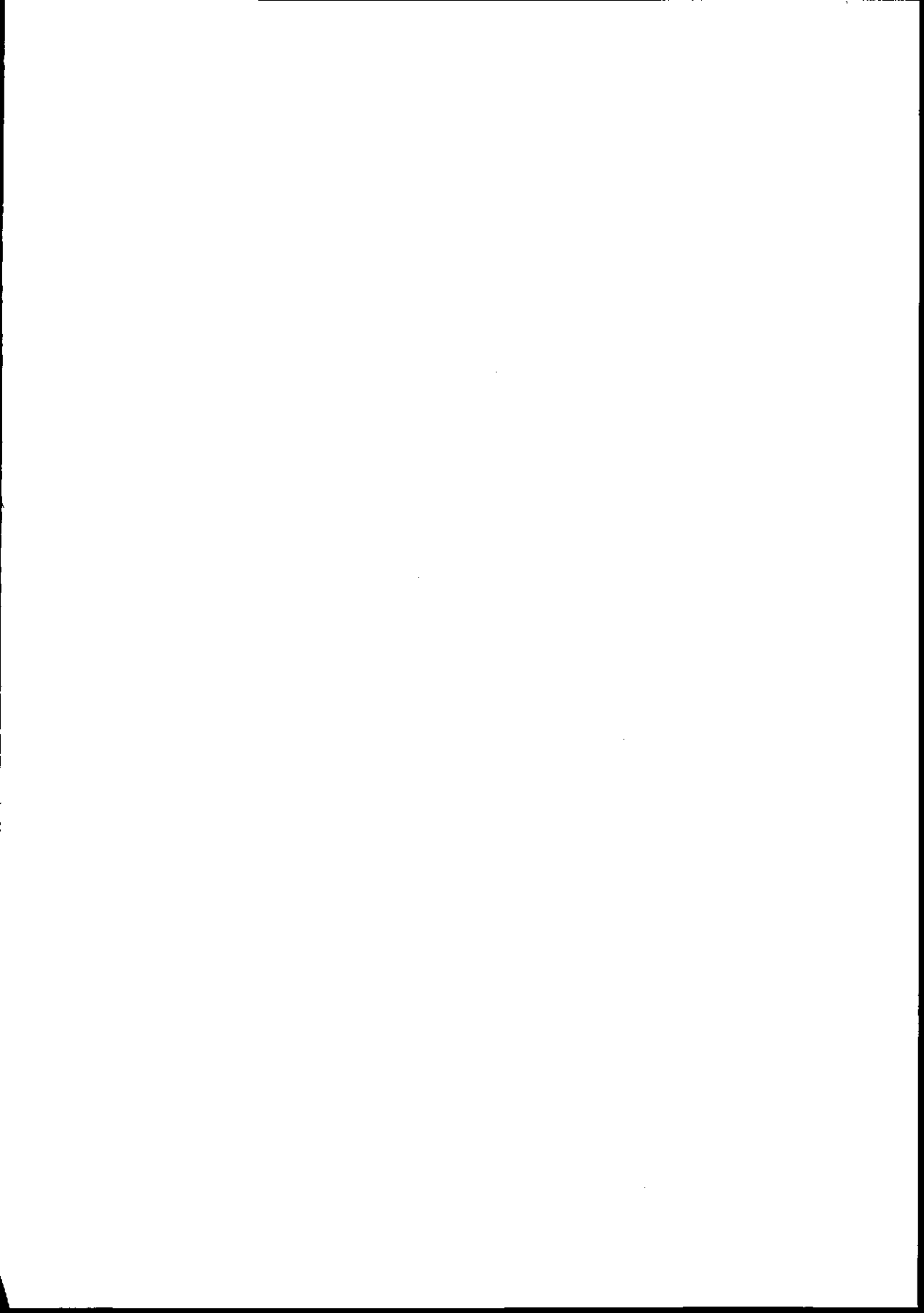
Tel. 4621938 - Fax. 4654761

P.O.Box: 183520 Amman 11118 Jordan

دراسات في نظرية
السجع العربي
وتطبيقاتها

الدكتور صاحب أبحاث
كلية الآداب - جامعة مؤتة

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع



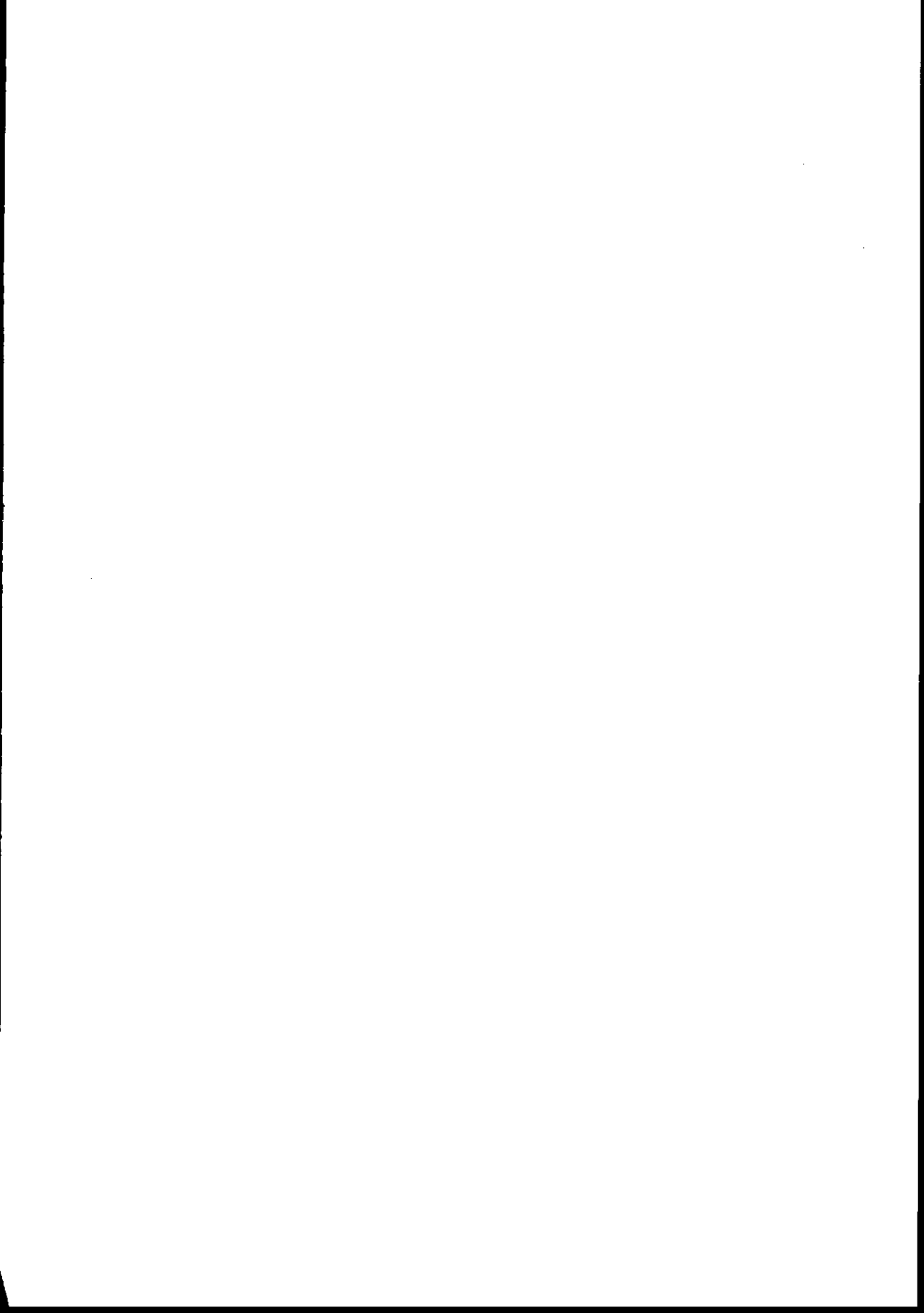
السلامة والرفاهية

كل من يتبعكم انوار حيايم في هذه الايام

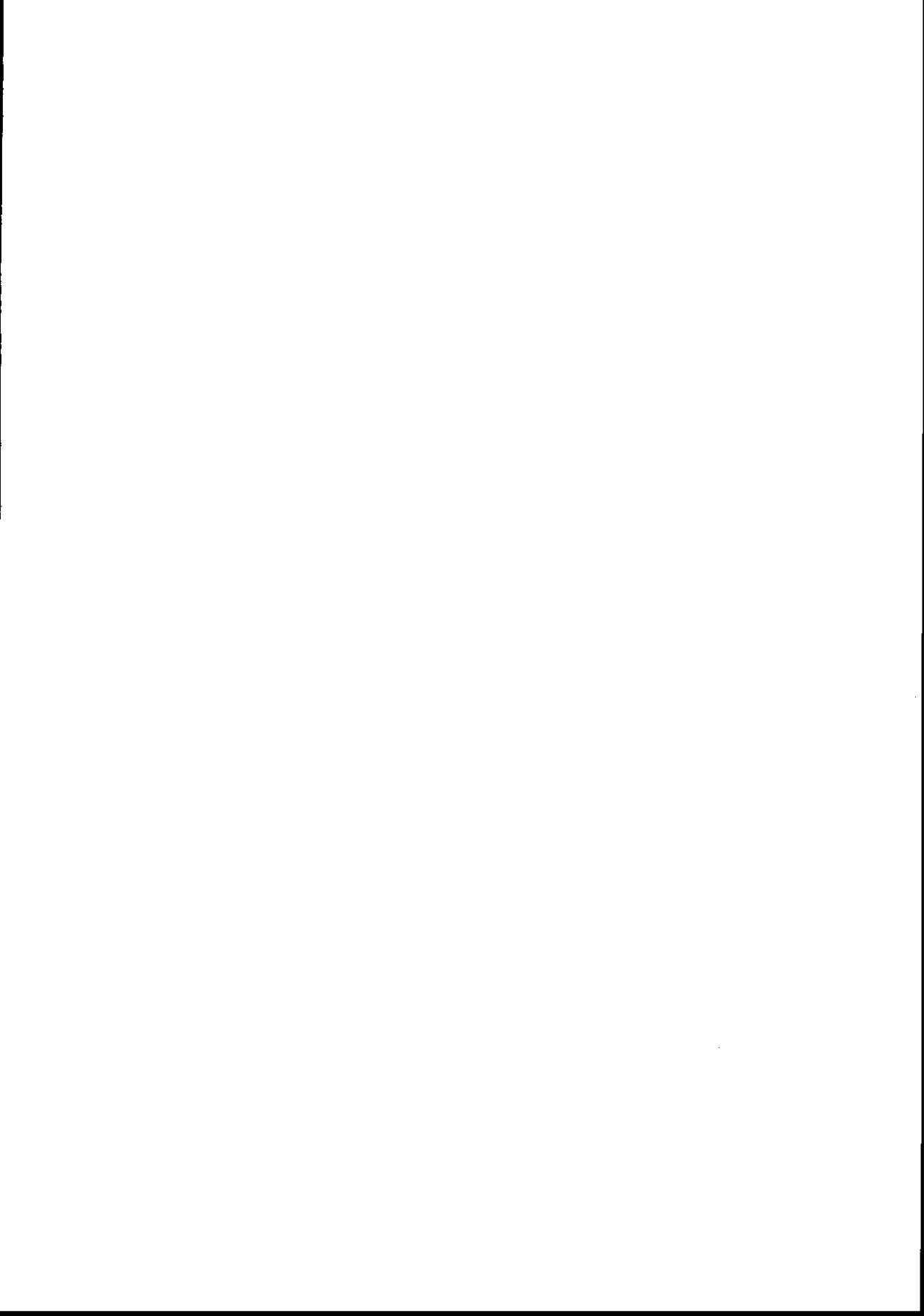
في هذه الايام وسلامة وسلامة

السلامة والرفاهية وسلامة وسلامة

السلامة



القسم الأول
دراسات نحوية



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يديك -صديقي القاريء- بحوث نحوية لغوية كتبت متفرقة على مدى يقرب من ربع قرن من الاشتغال في العمل الجامعي، وقدّم عدد منها في مؤتمرات علمية جامعية وعدد آخر في ندوات علمية متخصصة، ونشر معظمها في مجلات علمية جامعية وجملة منها في مجلات تراثية أو ثقافية متخصصة.

وقد أتيت لهذه البحوث أن تعرض -في مناسبات مختلفة ولدواع عدّة- على نفر من أصحاب التخصص والخبرة، فكان لي من ملاحظاتهم ما أعاني على تدارك ما فيها من هفوات ومآخذ.

كما كانت فرص التحوار بها ومدارستها مع مجموعات من طلبتي في الدراسات العليا ببغداد ومؤتة سبيلاً للاطمئنان على سلامتها وجدواها لدارسي العربية والباحثين فيها.

وإذا كان بعض هذه البحوث قد جاوز دائرة الدراسات النحوية الصرف إلى دائرة الدراسات الأسلوبية النظرية فإنّ مسوغ ذلك أنّ الدرس النحوي، في جوهره، إنّما يسعى إلى دراسة التراكيب اللغوية وتحليل مكوتاتها وبيان وجوه دلالتها وفحواها، وهذا هو بعينه جوهر الدراسات الأسلوبية وهدفها.

وهو ما كنا نلمس شطراً وافراً منه قد تحقّق في دراسات الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه النابه سيويه، من خلال تحليلهما لأساليب الكلام العربي في صورته النثرية والشعرية التي حفل بها كتاب سيويه، الوثيقة النحوية الأولى في تاريخ اللغة العربية.

لقد تناولت هذه البحوث في محاورها جملة من جوانب نظرية النحو العربي وأصوله. فبعضها شغل بقضايا القياس النحوي، وبعضها شغل بقضايا الاحتجاج النحوي، وآخر بقضايا التأويل ومعالجة التعارض بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب ونحوها من محاولات توجيه الإعراب على غير ما كان يراه جمهور البصريين.

واتسع بعضها ليشمل الجهود التي بذلها بعض الأئمة والأعلام - قدامى ومعاصرين - في النظر في حقائق اللغة وظواهرها وقضاياها، وفي دراسة الأسس اللغوية لبنية الأساليب العربية. ومن هؤلاء ابن جني وأبو العلاء المعري ومهدي المخزومي ومحمد بهجة الأثري.

وأخيراً أدع هذه البحوث المتواضعة تقدّم نفسها للقارئ الكريم، فإن وجد فيها غناء وزاداً نافعاً فهذه غايتي ومبعث سروري، وإن لم يجد فيها من ذلك شيئاً فأملّي أن يوسع لي في العذر؛ لأنني حاولت أن أجتهد، وهذا ما انتهى إليه جهدي.

ولا بدّ لي أن أسجّل هنا كلمة تقدير وامتنان لأخي الوفي، الأستاذ الدكتور عبد الجليل حسن عبد المهدي، فقد كان سعيه المخلص سبيلاً لتشر هذه الدراسات، وأشكر السيد محمود جبر مدير دار الفكر على جهوده الكريمة في نشرها.

الباحث

مؤتة - في 1998/2/17م

خواطر وأفكار حول نشأة النحو العربي

ودواعي وضعه

قضية نشأة النحو العربي ودواعي وضعه من القضايا التي اختلفت فيها الآراء، وتعددت الأخبار، وكثر الجدل، ولم يقل أحد بعد كلمة الفصل فيها.

ولعلّ الحلقة المفقودة بين البدايات الأولى لظهور النحو، ومرحلة نضجه واستوائه على الصورة التي تمثلت في كتاب سيبويه، هي السبب في هذا الاضطراب الذي وقع فيه مؤرخو النحو ورواة الاخبار، وما زال يعاني منه الباحثون المعاصرون. ولعلّ مراجعة هذه الروايات المتعددة ومحاولة تحليلها ودراستها تشكل إسهاماً يسيراً في هذه السبيل قد ينتهي بنا الى بعض النتائج التي تساعد على إزالة قدر من الغموض والاضطراب الذي يلف القضية بجملتها.

فمما يروى في هذا الصدد أنّ رجلاً فارسياً، اسمه سعد، كان قد قدم البصرة مع أهله، فمرّ ذات يوم بأبي الأسود الدؤلي وهو يقود فرسه، فقال أبو الأسود متعجباً: مالك يا سعد، ألا تركب؟! فقال سعد: فرسي ضالع. فضحك به من حضره، اذ كان عليه ان يقول: ظالع، من الظلع^(١).

قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه، وصاروا لنا اخوة، فلو علمناهم الكلام. فوضع باب الفاعل والمفعول، لم يزد عليه. فزاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث -نصر بن عاصم- أبواباً. ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه، فلمّا كان عيسى بن عمر قال: أرى أن أضع الكتاب على الأكثر وأسمي الأخرى لغات.

(١) الظلع: العرج.

فهو أول من بلغ غايته في كتاب النحو^(١).

ولا بدّ لنا قبل الخوض في مناقشة فحوى هذه الحكاية أو الرواية أن نضع في مقابلها الرواية التالية: -

عن عاصم بن أبي النجود أن أبا الأسود الدؤلي جاء الى زياد بالبصرة فقال: إنني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يقيمون به كلامهم؟ قال: لا.

فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنون، فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون؟! ادع لي أبا الأسود. فقال: ضع للناس الذي كنت نهيتك عنه أن تضع لهم^(٢).

لعل أول ما يلفت النظر في هاتين الروايتين هو تعارض الدافع الذي دفع أبا الأسود إلى التفكير في المشكلة اللغوية التي واجهها عند معاصريه. ففي حين كان ظهور اللحن على لسان سعد الفارسي، في الرواية الأولى، سبباً في إثارة المشكلة أمام أبي الأسود جعله يفكر في إيجاد وسيلة يعلم بها هؤلاء الموالي لغة الدين الجديد، يبدو ظهور اللحن على ألسنة العرب أنفسهم، في الرواية الثانية، بسبب مخالطتهم الأعاجم، سبباً لتفكير أبي الأسود في وضع كلام يقيمون به كلامهم.

ولسنا حريصين - في هذه المرحلة المبكرة من البحث - على ترجيح أحد الدافعين، لأنّ بقية الروايات الواردة في نشأة النحو وسبب وضعه لا تخلو من تفسيرات تختلف عمّا وجدناه الآن.

(١) طبقات الزبيدي، القاهرة ١٩٥٤ ص ١٤.

(٢) الزبيدي ١٤.

فالذي يهمنا الآن أن نتساءل عن مدى الصلة التي تربط قضية الخلط بين الضاد والظاء، التي تورط فيها سعد الفارسي، وهي قضية لغوية صرف، بقضية الفاعل والمفعول، وهي قضية إعرابية، تدخل في صميم الموضوعات النحوية.

ألم يكن الأجدى لسعد ولسواه ممن جاء على لسانه: هذه عصاتي^(١)، أن يضع لهم أبو الأسود - وهو الخبير باللغة - رسالة في الضاد والظاء، وفي المؤنث، على غرار ما وضعه المتأخرون من اللغويين في هذا الموضوع، بدلاً من أن يضع لهم كلاماً في الفاعل والمفعول؟ وما الذي يجعل أبا الأسود يبدأ بالفاعل والمفعول ولم يبدأ بسواهما من موضوعات النحو؟

أليست كتب النحويين المتأخرين التي اعتادت أن تبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات، هي التي أوحى لواضعي الخبر بأن أبا الأسود بدأ بباب الفاعل ثم المفعول حين شرع في التفكير في وضع النحو؟

المعروف لدى دارسي النحو أن النحويين يرون أن الضمة هي أقوى الحركات وأثقلها، ولهذا اختص بها المسند إليه في الجملة، لأنه لا يتكرر ولا يتعدّد، في حين يتعدّد المفعول في الجملة الواحدة ويتنوع، فأعطي الفتحة لأنها الحركة الخفيفة المستحبة على ألسن العرب، فلا ضير من تكرارها، ولأنّ المسند إليه عندهم هو عماد الجملة ولا يمكن أن تقوم في اللغة العربية جملة مفيدة بدونه، جعلوه في أول مباحثهم في كتب النحو، ولا نظنّ أبا الأسود كان يفكر على هذا النحو حين واجهته قضية شيوع اللحن على ألسنة معاصريه من العرب أو من المستعربين، ممن كانوا يرغبون في تعلم العربية وتلاوة المصحف وأداء الفرائض.

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، القاهرة ١٩٥٤ ص ٨.

ومن المتصور أن هذه الكثرة من الموالي من سكنة البصرة ممن كانوا يسكنونها قبل تمصيرها، أو نزحوا إليها بعد تمصيرها ظلوا يتكلمون بلغاتهم الأصلية على مدى أجيال، وحين يتكلمون النطق بالعربية على غرار ما نجده اليوم عند الأقليات التي تقطن في البلاد العربية، لا بدّ من أن تكون اللكنة طاغية على كلامهم، ولا تثير استغراباً كبيراً عند معاصريهم، بحيث تدفع واحداً مثل أبي الأسود كان يحترف الإقراء وتعليم العربية، إلى أن يضع لهم كلاماً في الفاعل والمفعول ليصححوا به نطقهم.

المتوقع أمام ظاهرة شيوع اللحن أن يضع أبو الأسود صحيفة أو رسالة فيما تلحن فيه العامة، يجمع فيها ما يشيع من الأخطاء ووجه الصواب فيه، على غرار ما فعله بعض اللغويين المتأخرين ممن كتبوا في هذا الموضوع، وهو أمر يتفق مع المرحلة المبكرة التي عاشها أبو الأسود، وطبيعة التفكير الذي كان يسود العصر. فهو، كما نعلم، عصر لا يزال بعيداً عن أساليب التفكير المنطقي، وما يستدعيه من تقسيمات وتعليقات للظواهر اللغوية، واحتجاج للمذاهب المتباينة، وولع بالحدود والتعريفات للأبواب النحوية المختلفة.

عصر لا يزال الدرس اللغوي فيه قائماً على رواية الشعر وتفسير غريبه و معانيه، إلى جانب إقراء كتاب الله كما رواه السلف بقراءاته المعروفة المتواترة.

ولعل هذا هو ما كان يعنيه أصحاب الطبقات والمؤرخون حين يصفون أبا الأسود بأنه أعلم الناس بكلام العرب، وأنه كان يجيب في كل اللغة^(١) وأنه أول من تكلم من أهل البصرة تصحيح الكلام وإعرابه على ما جاء عن العرب^(٢).

(١) المصدر السابق ص ٩.

(٢) مخطوط نفيس عن مراتب النحويين لأبي حامد أحمد بن محمد الترمذي نشره وحققه د. هاشم الطعان في مجلة المورد البغدادية مجلد ٣ عدد ٢، ١٩٧٤ ص ١٣٧.

ويروون في ذلك قصة مفادها أنَّ غلاماً كان يطيف بأبي الأسود يتعلّم منه النحو (كذا ولعلّها محرّفة عن «العربية» التي كان يعلمها أبو الأسود) فقال له يوماً: ما فعل أبوك يا بُني؟ قال: أخذته حُمى، فضخته فضخاً، وطبخته طبخاً، وفتخته فتحاً فتركته فرخاً. قال: فما فعلت امرأة أبيك التي كانت تشاره وتجاره وتزاره وتهاره وتماره؟ قال: خيراً، طلقها وتزوج غيرها، فحظيت ورضيت وبظيت. قال: ما بظيت يا ابن أخي؟ قال: حرف من العربية لم يبلغك. قال: لا خير لك فيما لم يبلغني منها^(١).

فهذه الرواية التي يتردد الانسان في قبولها على الصورة التي وردت بها، لما فيها من أثر الصنعة والتكلف، تدلّ دلالة واضحة على ما كان يعرف عن أبي الأسود من إحاطة بالعربية غريبها وفصحيتها، وأنّ الناس كانوا يقصدونه ليتعلموا عنه هذه اللغة ممثلة في أشعار العرب وأيامهم وأخبارهم، إلى جانب ما كانوا يقرأون من كتاب الله ويسمعون من أحاديث الرسول، ولعل ذلك هو الذي جعل زياداً أو غيره من المسؤولين يفكر في انتداب أبي الأسود لمهمة وضع شيء يقيم به الناس ألسنتهم ويعصمهم من اللحن في كلامهم أو في كلام الله.

وبما أن مدار هذا البحث محوران، أولهما: سبب وضع النحو والثاني: الواضع الأول له، لا بد لنا أن نعرض بإيجاز للروايات الواردة في ذلك لترجح ما يحمل أسباب الترجيح.

ولعل أقدم ما بين أيدينا من ذلك رواية أبي حامد الترمذي الذي عاصر جيل الخليل بن أحمد والأصمعي والكسائي وغيرهم. وتنص روايته على أنّ أبا الأسود قال يوماً وقد اشتدّ الحرّ، ما أشدّ الحرّ؟

الذي يعيننا أنّ شيوع ظاهرة اللحن على ألسنة الناس منذ زمن الإمام علي جعلته يكلف أبا الأسود الدؤلي ويوحى إليه بعمل شيء يعصم ألسنتهم وريقيهم من الوقوع في اللحن. وأنّ هذه البداية البسيطة التي ابتدأها أبو الأسود -ممثّلة في رسم علامات الإعراب- ظلّت محدودة الأثر مقتصرة على أبي الأسود ومن كان يأخذ عنه، وأنّ معاصري أبي الأسود كانوا يعرفون شيئاً عن محاولته هذه مما جعل زياد بن أبيه يفكر به ويتدبه لعمل شيء حين وجد طغيان اللحن يهدّد فصاحة بنيه الذين كان يؤهلهم لتقلّد مراكز الحكم في الدولة الأموية.

يقول أبو الطيّب اللغوي في سبب وضع أبي الأسود للنحو: ويقال بل كان وضعه ليتعلّمه بنو زياد؛ لأنّهم كانوا يلحنون، فكلمه زياد في ذلك^(١).

ويروي ابن عساكر أنّ معاوية أحضر عبيد الله بن زياد، فلما كلمه وجده لحناً فردّه وكتب إلى زياد كتاباً يلومه في ابنه، فأرسل زياد خلف أبي الأسود وقال: إنّ هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو صنعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون كتاب الله. فكره أبو الأسود إجابة زياد وامتنع، فدرّس إليه رجلاً يقعد في طريقه ويقرأ القرآن ويلحن، فلما مرّ أبو الأسود وسمعه استعظم ذلك ورجع من فوره إلى زياد وقال له: قد أجبته إلى ما سألت^(٢).

ورواية ابن عساكر هذه تفتح لنا جملة من المغاليق التي ترتبط بنشأة النحو وسبب وضعه وكيفية ذلك. ولعلنا نستطيع أن نخرج من هذه الرواية بعدة استنتاجات يمكننا أن نجملها فيما يأتي:

(١) مراتب النحويين ٩.

(٢) تهذيب تاريخ ابن عساكر ٧/١١٠، دمشق ١٣٥١هـ.

١- إن اللحن في المصحف لم يكن هو الدافع الحقيقي لوضع النحو كما هو شائع لدى كثير من الدارسين، بل هو مسألة افتعلها زياد ليستفز أبا الأسود فيصنع شيئاً كان متحرزاً منه لينجو به أبناء زياد من اللحن الذي كان يهدد ألسنتهم.

والمعروف أيضاً أن قراءة المصحف لا يتصدى لها من لم يكن فصيحاً، فقد كانت القراءة وما تزال حتى يومنا هذا تؤخذ مشافهة عن القراء الذين ينقلونها بالسند الصحيح مرفوعة إلى النبي أو إلى أحد أصحابه وأنها لم تكن تؤخذ عن المصحف فقط، بل لا تحلّ القراءة من المصاحف وليس ممكناً أن يتصدى للإقراء من لم يضبط قراءته أو يتلقاها عن قرائه فضلاً عن أن يلحن لحناً فاحشاً على غرار ما يروى من أن أحدهم قرأ: *إن الله بريء من المشركين ورسوله*، بجرّ رسول.

٢- كانت عملية تنقية اللغة كما يسمّيها بعض المعاصرين^(١) أو عملية وضع النحو كما اصطلح عليها القدماء وكثير من المعاصرين قد بدأت بوحى من المسؤولين العرب الذين كانوا يحرصون على سلامة لغتهم ويعنون بها عناية فائقة، وشعارهم في ذلك: اللحن هجنة الشريف.

وليس من قبيل المصادفة أن ترفع الروايات عامّة خبز الإيحاء بوضع ضوابط اللغة إلى الإمام علي أو إلى زياد بن أبيه أو إلى عمر بن الخطاب أيضاً^(٢). ويؤكد هذا ما ذكره الزبيدي في ترجمة أبي الأسود من أنه أسس العربية ونهج سبلها ووضع قياسها، وذلك حين اضطرب كلام العرب وصار سراة الناس ووجوهم يلحنون^(٣).

(١) العربية ليوهان فك - ترجمة عبد الحلیم النجار - القاهرة ١٩٥١ ص ٣١، ٣٢.

(٢) ابن عساکر ٧/ ١١٠.

(٣) طبقات الزبيدي ١٣ والعربية ليوهان فك ص ٢٦ وما بعدها.

٣- كانت البداية في عمل أبي الأسود حين انتدبه زياد بن أبيه لهذه المهمة، أعني مهمة وضع «شيء يكون للناس إماماً ويعرف (لعلها يعرب) به كتاب الله»^(١) أو «شيء يصلح به الناس كلامهم ويعربون كتاب الله»^(٢) أن بدأ بإعراب القرآن، أي رسم الشكل الذي عرف قديماً بنقط أبي الأسود. وطلب من زياد أن يأتيه بكتاب لَقِن يفهم عنه ما يقول، أو طلب منه ثلاثين رجلاً اختار منهم عشرة، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار رجلاً من عبد القيس أو من قريش فقال له: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي أو فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبت شيئاً من ذلك عتته فاجعل النقطة نقطتين. ففعل.

يقول أبو الطيب: فهذا نقط أبي الأسود. واختلف الناس إليه يتعلمون العربية، وفرح لهم ما كان أصله، فأخذ ذلك عنه جماعة^(٣).

ولا بد لنا من إعادة القول ثانية بأن العربية التي اختلف الناس إلى أبي الأسود يتعلمونها عنه لم تتجاوز إلقاء القرآن ورسمه مضبوطاً بالشكل الذي ابتدعه وشرح أشعار العرب وتفسير غريبها وبعض ملاحظات تفسيرية للتفريق بين الأساليب المتشابهة مثل أسلوب الاستفهام وأسلوب التعجب وما يستتبع ذلك من حديث عن نصب المتعجب منه ورفع المستفهم عنه، مما يشترط أن يكون مرتبطاً بالمصحف بالذات.

(١) فهرست ابن النديم ٩٥.

(٢) ابن عساكر ٧/١١٠.

(٣) مراتب النحويين ١٠.

وأن هذا الشكل الذي ابتدعه أبو الأسود ونقّذ به اقتراح الإمام علي، وما ترتّب عليه من ملحوظات لاحقة هو ما اصطُح عليه القدماء بنحو أبي الأسود. وهو أمر ليس كثيراً أو كبيراً على عصر أبي الأسود أو على آفاق تفكيره، وحدود عصره. وهو ما يميل إليه ويستظهره عدد من الباحثين المعاصرين^(١).

٤- إنَّ مجمل هذه النتائج، التي قادنا إليها سياق البحث والروايات المتعدّدة فيه، لا تتناقض وما روي عن الخليل من أنَّ الإمام عليّاً سمع لحناً فقال لأبي الأسود: اجعل للناس حروفاً، وأشار إلى علامات الإعراب. وأنَّ أبا الأسود ظل ضنيناً بما عنده حتى اضطره زياد لأن يذيعه على الناس ويظهره لهم، ولعلَّ إجماع القدماء على رفع بداية الأمر والإيحاء به إلى زمن الإمام علي ليس مسألة وهمية، كما أنها ليست ممّا يباه العقل وينكره المنطق. فالإمام عليّ كان من كتّاب الوحي وحفظة المصحف، وليس كثيراً عليه أن يفكر بإيجاد (حروف) أو علامات ترسم لبيان أحوال الإعراب التي تتعاقب على الأسماء، وأنَّ هذا ليس نحواً بالمعنى الاصطلاحي الذي وجدناه عند الأجيال التالية لجيل الإمام وجيل أبي الأسود.

٥- إنَّ الرواية التي ينقلها أبو البركات الأنباري متصلة بأبي الأسود وتنصّ على أنَّ الإمام عليّاً ألقى إليه رقعة فيها: الكلام كلّ اسم وفعل وحرف. فالاسم ما أنبأ عن المُسمّى، والفعل ما أنبأ به، والحرف ما جاء لمعنى.. وأنَّ الأسماء ثلاثة، ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر، وأنما يتفاضل الناس بما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم. وأنَّ أبا الأسود وضع بابي العطف

(١) ضحى الاسلام ٢/٢٨٩، القاهرة ١٩٣٣، سعيد الافغاني: في أصول النحو ١٢٨،

دمشق ١٩٥١. النحو العربي د. مازن المبارك ٢٩، دمشق ١٩٦٥، د. شوقي ضيف: المدارس

النحوية ص ١٦ القاهرة ١٩٦٨.

والنعت ثم بابي التعجب والاستفهام، إلى أن وصل إلى باب «إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا» وأهمل «لَكِنَّ» فاستدركها عليه الإمام علي، وكان كلما وضع باباً من أبواب النحو عرضه عليه إلى أن حصل ما فيه الكفاية، ثم قال له: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت، فلذلك سمّي النحو^(١).

أقول: إِنَّ هذه الرواية ينقضها جملة حقائق وقرائن:-

الحقيقة الأولى: إِنَّ مصادر النحو المتقدمة وعلى رأسها كتاب سيويه وهو سجلّ لعامة الجهود النحوية التي سبقت سيويه وسبقت شيخه الخليل أيضاً - وكذلك كتاب المقتضب للمبرّد وما عاصره أو سبقه من مؤلفات النحويين لم تهتد إلى تعريف الاسم أو حدّه. وكلّ ما ذكره سيويه عن الاسم قوله: والاسم رجل وفرس وحائط^(٢). وهو ليس تعريفاً كما نرى بل إشارة إلى أن الاسم يكون إنساناً وحيواناً وجماداً.

وكذلك المبرّد، لم يعرف الاسم بأكثر من هذا فقال: أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك^(٣).

وقبل ذلك وصف الأخفش الأوسط الاسم فقال: هو ما جاز فيه نفعني وضررتني^(٤). وهو كما نرى ليس تعريفاً بقدر ما هو إشارة إلى أن الاسم ما صلح لأن يخبر عنه.

(١) نزّهة الألباء الأنباري ص ٤ القاهرة بدون تاريخ.

(٢) الكتاب ٢/١ بولاق ١٣١٧هـ.

(٣) المقتضب ٣/١ القاهرة ١٩٦٣م.

(٤) الايضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك القاهرة ١٩٥٩ ص ٤٩.

ولعلّ ابن السراج أول من عرّف الاسم بأنّه^(١) ما دلّ على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. فإذا كان قرن ونصف من المجهود النحوي قد مضى حتى توصل العلماء إلى حدّ الاسم فكيف تأتّى للسابقين في ذلك العهد المبكر أن يعرفوا الاسم والفعل والحرف؟!

الحقيقة الثانية: إنّ هذا التقسيم الثلاثي للكلام إلى اسم وفعل وحرف أو أداة، وجد عند الهنود، وعنهم نقله الإغريق، وعن الإغريق نقله السريان الذين وضعوا نحوهم في عهد سابق للنحاة العرب، ولا يستبعد أن يكون نحاة البصرة قد تأثروا بتقسيمهم هذا فنقلوه إلى العربية التي تحتمل كلماتها أكثر من هذا التقسيم الضيق الذي أوقع الدارسين في كثير من الإحراجات التي كانت تواجههم حين يجدون كلمات تجمع بين خصائص الاسم وخصائص الفعل أو تعمل عمل الفعل ولا تقبل شروطه من تصرّف واتصال بالضمائر ونحوها.

الحقيقة الثالثة: إنّ هذه المصطلحات مثل: ظاهر ومضمر، وهذه التقسيمات، لم تكن تتفق والعصر الذي ترقى إليه رواية الأنباري، ولم يعهد في ذلك العصر شيء من التقسيم والتبويب في أيّ فرع من فروع المعرفة الإنسانية عند الناس^(٢). ثم هناك اعتراض وجيه يمكن أن يثار تجاه هذه الرواية، هو أنّ باب العطف أو النعت ليس فيهما من الاثارة أو الإشكال ما يجعلهما في مقدّمة المسائل التي يفكر بها أبو الأسود فيجعلها في بداية مباحثه النحوية، إنّ صحَّ أنّه خاض في مباحث النحو عامة، الأمر الذي نستبعده استبعاداً تاماً لأسباب تقدّمت الإشارة إليها والتنويه بها.

(١) الأصول في النحو لابن السراج ت د. عبد الحسين الفتلي بغداد ١٩٧٣ ج ١ ص ٣٨.

(٢) ضحى الاسلام ٢/٢٨٥.

من كلّ ما تقدّم يتبيّن لنا أنّ السبب المرجّح في وضع النحو هو إحساس المسؤولين بالخطر الذي يهدّد العربية الفصيحة، وبخاصّة في بيوت رؤساء الناس ووجوه المجتمع، وليس الخشية على القرآن من وقوع اللحن فيه، لأنّ القراءة كانت تتلقّى بالمشافهة ولا تؤخذ من المصاحف، وهي سنّة متّبعة وليست قياساً نحويّاً. وأنّ دور أبي الأسود الدؤلي لم يكن وضع النحو بمعناه الاصطلاحي، الذي وجدناه عند الأجيال التالية له، وفي كتب المتأخرين، بل كان ممثلاً في ضبط المصحف وبعض الأنظار النحوية اليسيرة التي تتعلّق بالتفريق بين أسلوب وأسلوب وطرد بعض الملاحظات العامة. وأن دوره في تعليم العربية كان ممثلاً في إقراء القرآن الذي قرأه على الإمام علي، وقراءة الشعر وتفسير اللغة في فصيحتها وغريبها، وأنّ كثيراً من الروايات الواردة في سبب وضعه النحو لا تصمد أمام المناقشة ولا تنجو من التهافت والضعف.

ويمكن أن يضاف إلى حرص وجوه المجتمع على سلامة العربية عند ذويهم والمحيطين بهم سبب آخر أكثر إلحاحاً وتأثيراً، يتلخّص في رغبة هذه الأفواج من غير العرب الداخلين في الإسلام والحريصين على امتلاك علومه ومعارفه وسننه، في إتقان العربية، لسان القرآن والسنة وآلة الاشتغال في العلم والمعرفة. الأمر الذي يفسّره استئثار عدد كبير من هؤلاء الموالى بتملك ناصية علوم العربية والدين والمعارف المتّصلة بهما.

ظاهرة النصب في الأسماء واضطراب النحويين في تفسيرها

لا ندري على وجه اليقين متى بدأ القول بتأثير العوامل في تفسير الظواهر الإعرابية في اللغة العربية، ومتى استقرت نظرية العامل في الفكر النحوي العربي والراجح أن ذلك تم مع بداية تأثر النحويين بمقولات المنطق الأرسطي حول الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والأضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية. وعن المقولتين الأخيرتين نشأت نظرية العامل والمعمول^(١).

وإذا كنا لا نملك تاريخاً واضحاً للمرحلة التي سبقت كتاب سيبويه، وهو أول نص نحوي مدون يقع إلينا تتمثل فيه نظرية العامل بكامل أبعادها^(٢). فمن الصعب تحديد الفترة التي بدأ النحاة يتعاملون فيها مع هذه النظرية.

وليس من الدقة في شيء أن نقول إن شيوخ سيبويه، الذين سجل أفكارهم، ونقل آراءهم مثل: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وغيرهم، هم أول من ابتدع القول بأثر العوامل في خلق الظاهرة الإعرابية، لأن هؤلاء الشيوخ أخذوا عن جيل عرف عنه الاشتغال بعلم الكلام ودراسة المنطق والاستعانة بهما في بناء هيكل النحو ورسم خارطته الجديدة.

(١) ينظر تفصيل الحديث عن هذه المقولات وأثرها في الفكر النحوي العربي: مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ط القاهرة ١٩٥٥ ص ١٧-٢٥ وينظر أيضاً بحث الدكتور ابراهيم مذكور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٧ بعنوان منطق أرسطو والنحو العربي ١٩٤٨.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ط بولاق ١-٨ وينظر تفصيل ذلك في المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ط القاهرة ١٩٦٨ ص ٦٤-٧٤.

✻ نشر هذا البحث في مجلة (صوت الجامعة) البصرة في العدد ١٤ (شباط ١٩٧٩ م).

ولعل أبرز هؤلاء نفر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) الذي قيل فيه: أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل^(١).

وإنه نصح تلميذه يونس بن حبيب بأن يعني بما يطرد وينقاس من أبواب اللغة ويضرب صفحا عن لهجات البطون والأفخاذ والقبائل^(٢).

والحق أنه مع إيغال النحويين في تفسير ظواهر الإعراب المختلفة في الأسماء والأفعال بتأثير عوامل لفظية أو معنوية بدأت سلسلة المتاعب تكتنف طريق الدرس النحوي وتعوق مسيرة الدارسين، وأخذت أساليب اللغة الفصيحة تتعرض إلى سيل من التأويلات والتفسيرات لا تخدم قضية المعنى ولا تيسر سبيل الدرس، فامتألت كتب النحو بمئات الأمثلة والعبارات المصنوعة التي لا تربطها بالفصاحة والبيان العربي المشرق أية رابطة، فضلا عما ترتب على ذلك من القول بالإعراب التقديري الذي يشكل ركناً بارزاً من أركان المشكلة النحوية التي يعاني منها دارسو العربية وتلاميذها.

(١) طبقات الزبيدي ط القاهرة ١٩٥٤ ص ٢٥ وإنباه الرواة للقفطي ط القاهرة ١٩٥٣ ص ٣-١٠٥.

(٢) طبقات الزبيدي ٢٦ وإنباه الرواة ٢-١٠٨.

العلامات الإعرابية ودلالاتها

من المعروف أن الاسم المعرب في اللغة العربية تتعاقب عليه ثلاث حركات، تمثل ثلاثة أحوال: الضمة وتقترن بحالة الرفع، والكسرة وتقترن بحالة الجر، والفتحة وتقترن بحالة النصب.

وتنوب عن هذه الحركات أو العلامات أحرف تتصل بها نطقاً أو رسماً وإن كان رسمها قد تعرض إلى بعض التغيير في مراحل لاحقة.

فالضمة تنوب عنها الواو في جمع المذكر السالم والأسماء الستة، والكسرة تنوب عنها الياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة، والفتحة تنوب عنها الألف في الأسماء الستة، وتنوب عنها الياء في جمع المذكر السالم والمثنى المنصوبين.

ولا يخفى أنّ خشية الالتباس بالمثنى المرفوع جعلت العرب يستبدلون بالألف ياءً فيجعلونها علامة نصب في الجمع السالم والمثنى مع أنّ الألف أولى بهذا الموضع، لأنها من الفتحة، تماماً كما جعلوا علامة الرفع في المثنى ألفاً لا واواً؛ خشية التباس المثنى المرفوع بجمع المذكر السالم المرفوع، مع أن حق الرفع أن يكون بالضمة أو ما هو منها وهو الواو.

الضمة:

وهي علامة الإسناد، أي إنّ كل مسند إليه أو مخبر عنه أو محكوم عليه فعلامته الضمة أو ما ينوب عنها من واو أو ألف. فالفاعل وتوابعه، وما ينوب عنه من مفعولات، والمبتدأ وخبره، وهو في حقيقته عين المبتدأ ما لم يكن شبه جملة،

وتوابعهما، كل هؤلاء اختصت الضمة أو ما ينوب عنها علامة عليهم دون سواهم، أي إنَّ الضمة علامة المسند إليه وتوابعه.

الكسرة:

وهي علامة الإضافة، أي إنَّ كل مضاف إليه تكون علامته الكسرة أو ما ينوب عنها وهو الياء، سواء أكان ما أضيف إليه اسما أو فعلا، فإضافة الاسم تكون مباشرة وإضافة الفعل تكون بواسطة حرف الجرّ. فقولنا: مررت بالصديق، أضفت فيه المرور إلى الصديق بواسطة حرف الجر، وقولي: قرأت أشعار الجاهليين، أضفت فيه الأشعار إلى الجاهليين بغير واسطة. وهذه قاعدة مطردة لا استثناء فيها.

الفتحة:

وهي ليست علامة إعراب وإن كانت حركة^(١)، فهي حركة لأنها جزء من مقطع، وهي صوت يمتد أحيانا فيتخذ صورة ألف كما نشاهد ذلك بجلاء في القوافي المطلقة المفتوحة وفي بعض الظواهر اللهجية المسموعة عن العرب في مثل قولهم: خاتام في خاتم ودرهام في درهم^(٢).

ونقول إنها ليست علامة إعراب - كما قرر ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه الشهير «إحياء النحو»^(٣) - لأنها لا تختص بفصيحة معينة من الأسماء ولا

(١) إحياء النحو لابراهيم مصطفى ط ١٩٥٩ ص ٥٠.

(٢) في الخصائص فصل بعنوان مطل الحركات واشباعها فيه وفاء بالتعبير عن هذا المعنى ٣-١٢١ وانظر سر صناعة الاعراب لابن جني ١-٢٨ ط القاهرة ١٩٥٤.

(٣) إحياء النحو ص: ٥٠.

بمعنى من معاني الإعراب، فهي تأتي مع المفعولات جميعاً مع أنَّ المفعولات لا يربط بينها رابط معين من معنى أو حكم سوى حالة النصب التي تعمها جميعاً. فالمفعول المطلق لا يربطه بالمفعول لأجله أو بالمفعول معه أو بظرف الزمان والمكان ما يربط الفاعل بالمبتدأ في أن كلاً منهما مخبر عنه أو مسند إليه. والمفعول المطلق مصدر يذكر لتوكيد فعله أو لبيان نوعه أو عدد مرات وقوعه أو للنيابة عنه، في حين يذكر المفعول لأجله، وهو مصدر أيضاً، لبيان الغرض من وقوع الفعل. وكما إنَّ ليس كل مصدر في اللغة يستحق النصب فكذلك ليس كل مصدر منصوب يفترض أن يسمى مفعولاً ويشترك مع المنصوبات الأخرى في الحكم.

كذلك الظروف المعربة التي تأتي لبيان مكان وقوع الفعل أو زمانه ليس بينها وبين بقية المفعولات رابط مشترك في المعنى، كما إنه ليس بينها وبين الحال أو التمييز رابط مشترك غير الشكل الحركي وهو لا يدل على معنى مشترك يجمع المنصوبات عامة.

وتأتي الفتحة أيضاً مع المنادى المضاف والشبيه به والنكرة غير المقصودة، وهذه المناديات لا ترتبط بأيٍّ من المفعولات برابط ما.

وتأتي الفتحة أيضاً مع الحال والتمييز والمستثنى، ولا جامع يجمع بينها كما لا يجمعها بالمفعولات أو المنادى جامع من معنى.

لذا يمكن القول مع الأستاذ إبراهيم مصطفى إنَّ الفتحة ليست علامة إعراب تختص بطائفة متجانسة من الأسماء دون سواها، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة التي جرت على ألسنة العرب ووضعوها على كل ما جاوز دائرتي المسند إليه والمضاف إليه.

وخفة الفتحة مسألة تنبّه لها القدماء قبل المحدثين، وأثبت الدرس الصوتي الحديث صحتها، فهي أخف من السكون الذي هو ليس حركة أصلاً ويبدل الإنسان فيها من الجهد أقل مما يبذله مع السكون^(١).

إذا عرفنا ذلك، وهو أمر لا يحتاج إلى إقامة البيّنة عليه، وعرفنا أيضاً أنّ العلامات الإعرابية، التي هي الضمة والكسرة، دوالّ على معان هي الإسناد والإضافة، وأنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة على السنة العرب، تعطى لكل ما خرج عن دائرتي المسند إليه والمضاف إليه. إذا عرفنا ذلك أدركنا أيّ عناء تحمّله النحويون القدامى ومن احتذى حذوهم في تفسير ظاهرة النصب في الأسماء المعربة، وأيّ ضرر لحق بالنحو العربي وبالأساليب العربية حين تكلف النحويون لتفسيرها ما لا يفسرها ولا يزيدها إلاّ إبهاماً أو غموضاً.

ومما لا جدال فيه أنّ هذا الوجه من المشكلة، وهي مشكلة التعامل مع ظاهرة النصب في الأسماء على أنها ظاهرة إعرابية، ومحاولة حصر منصوبات الأسماء عامة بضمن دائرة المضاف إليه أو دائرة المسند إليه يرتبط بوجهها الآخر، وهو القول بالعوامل وأثرها في ظهور الحركات الإعرابية وغير الإعرابية^(٢). فمن الواضح أن النحويين يقررون أن علامات الإعراب أو الحركات إنّما هي ثمرة لتأثير عوامل لفظية أو معنوية تسبق الكلمات المعربة، وقد تكون العوامل اللفظية مذكورة أو محذوفة، فالمحذوفة تقدّر عادة حسبما يقتضيه سياق الكلام أو حسبما يترأى لهؤلاء النحويين.

(١) إحياء النحو ص ٧٩. وينظر المحتسب لابن جني ٥٣/١ (ط القاهرة ١٣٨٦هـ) ومختصر شواذ القراءة لابن خالويه ص ٩٢ (ط القاهرة ١٩٣٤م).

(٢) نريد بالحركات غير الإعرابية الحركات التي لا تدل على معنى من المعاني يرتبط بها مثل الفتحة التي تخالف الضمة وهي علامة الإسناد والكسرة وهي علامة الإضافة.

يقول سيبويه لتقرير هذه المسألة: ^(١) وإثما ذكرت ثمانية مجار- يريد حركات أواخر الكلم- لأفترق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه» ويريد بذلك حركات البناء. فسيبويه هنا يكرّس في مقدمة كتابه القول بأن الحركات الإعرابية هي ثمرة للعوامل التي تكون لفظية أو معنوية.

وقد كان تقرير هذه القضية والتزام الفكر النحوي بها التزاماً صارماً دقيقاً كما لو كانت قانوناً طبيعياً، لا يحتمل الجدل، بداية لسلسلة من المتاعب والاضطرابات في تفسير الأساليب اللغوية والظواهر التركيبية في اللغة العربية، وسبباً في خلق أبواب نحوية عويصة ستظل مثار تبرم وشكوى في أوساط الدارسين والطلبة مثل بابي التنازع والاشتغال. ومع أن رجلاً حاذقاً من علماء اللغة هو أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) فطن إلى هذه القضية وقرر أن هذه العوامل ليست مؤثرات حقيقية، بل أن «العمل من الرفع والنصب والجر والعزم إثما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره» ^(٢) إلا إنّه لم يدرك خطورة التسليم الشكلي بهذه المقولة التي أورثت الدرس النحوي من العلل والمتاعب ما لا يكاد يحصر.

ويمكننا على سبيل المثال إيراد التمييز شاهداً على حيرة النحويين واضطرابهم في تفسير ظاهرة النصب فيه. فبعد أن استقروا على القول بأن كل منصوب لا بد له من ناصب، وواجههم قول القائل: «عندي عشرون درهماً» فوجئوا بأن درهماً منصوب وليس له ناصب، لا مذكور ولا محذوف، فالظرف لا يعمل. والمبتدأ الذي هو عدد جامد لا يعمل أيضاً، والجملة لا تحتمل تقدير عامل محذوف، لأنّ المعنى لا يقتضي مثل هذا التقرير.

(١) الكتاب ١-٨ ط بولاق.

(٢) الخصائص ١-١١٠ ط القاهرة ١٩٥٢.

هنا وجد النحويون أنفسهم في مأزق لم يكونوا سعداء بانتظاره، فحاولوا التهرب منه بأن قالوا: درهماً منصوب على تمام الكلام كما انتصب غدوة بعد لدن في قول الشاعر:

وما زال مُهري مزجرَ الكلبِ منهم لُدُنْ غدوةً حتّى دنت لغروبٍ^(١)

فلأن «لدن» ليس صالحاً لأن يكون عامل نصب عندهم، بل هو ظرف من الأسماء الملازمة للإضافة وحقه أن يجرّ كلمة غدوة قالوا: إن «غدوة» انتصب بعد «لدن» كما انتصب درهماً بعد «عشرون»، وجعلوا المشبه به هذه المرة مشبهاً، فأوقعوا أنفسهم في دوامة لا يعرفون لهم منها مخرجاً.

ولو أنهم أعفوا أنفسهم من قيد الالتزام بنظرية العامل لما وجدوا أنفسهم في مثل هذا المأزق، وكان ممكناً أن يفسروا ظاهرة النصب هنا بمثل ما فسرها به الأستاذ إبراهيم مصطفى حين قرر أن كل اسم يجاوز دائرة المسند إليه أو دائرة المضاف إليه فهو منصوب، لأنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة، وهي ليست علامة إعراب أصلاً^(٢).

كان يمكن أن يكون إدراكهم لهذه الحقيقة علاجاً للاضطراب الذي واجهوه في تفسير النصب في قول الراجز:

أنا أبو المنهال بعضَ الأحيان

وقول عبيد الله بن ماوية:

أنا ابن ماوية إذ جدّ النُقْرُ.

(١) الكتاب ١-٢٩٨ والمقتضب ٣-٢٢.

(٢) إحياء النحو ص ٧٨.

فحينما لم يجدوا في البيتين ما يصلح أن يكون عاملاً للنصب في كلمتي «بعض وإذ»، وهما ظرفاً زماناً وليس قبلهما غير المبتدأ وخبره، وكلاهما اسم جامد لا يصلح للعمل، احتالوا لمقولتهم بما يضحك، فقالوا: إِنَّ الظروف تعمل فيها روائح الأفعال^(١).

ولو أنصفوا لجعلوا كل مسوغات الإعراب معاني أو روائح، فرائحة الإسناد أو معناه يقتضي الرفع ورائحة الإضافة أو معناها يقتضي الجر، وما جاوز ذلك مما لا يحمل معنى إعرابياً معيناً ينصب، لو فعلوا ذلك لوفروا على أنفسهم عناء كبيراً تحمّله الدارسون من بعدهم أيضاً، وتمثل في توجيه أساليب عدّة مثل أسلوب النداء والتعجب والقسم والدعاء والتمييز والاستثناء مما سنعرض له بشيء من البيان في موضع قادم.

ولا ريب في أن هذا ونحوه مما أشرنا إليه أثار حفيظة ابن مضاء الأندلسي (ت ٥٩٢هـ) فأطلق صرخة بوجه النحويين في رسالة رافضة سماها «الرد على النحاة» نقض بها مناهجهم وأصولهم في بناء القواعد النحوية، ابتداءً بنظرية العامل ومروراً بالإعراب التقديري، وما يتصل بهما من أبواب مفتعلة مثل بابي التنازع والاشتغال. يقول ابن مضاء في صدد بسط نظريته في إلغاء العوامل: وأمّا القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه؛ منها إن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا «إن زيداً...» إلا بعد عدم إن (يريد بعد انتهاء تلفظها) فإن قيل: بيم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١-٣٩٧ الكامل ٢-١٦٣ العيني ٤-٥٥٩.

قيل: الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحَيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبيّن هذا في موضعه. وأمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

فإن قيل: إنّ ما قالوه من ذلك إنّما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلة الفاعلة عند القائلين بها، قيل: لو لم يستقيم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجئة العي، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسومحوا في ذلك. وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك^(١).

والواضح أنّ إصرار النحويين على القول بالعامل، والتزامهم بتقديره لتفسير ظاهرة النصب في المنادى، نموذج يتجلى فيه بوضوح انزلاقهم إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجئة العي، وادعاء النقصان فيما هو كامل.

فهم يضمرون فعلاً ينصب المنادى تقديره «أدعو» أو «أنادي» في قولنا: يا أبا الحسين أو: يا عبد الله أو: يا حافظاً عهدّه.

وهذا العامل عندهم من المضمرات التي إذا أظهرت تغير الكلام عما كان عليه قبل اظهارها، حيث يتحول النداء، وهو إنشاء، إلى خبر، فهم لا يجيزون

(١) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ط القاهرة ١٩٤٧م ص ٨٧.

إظهاره في الكلام ولكنهم يصرون على تقديره، وتفسير ظاهرة النصب به، لأنَّ كل منصوب لا بد له من ناصب وأنَّ حركة النصب عندهم من الحركات الإعرابية التي تعم المفعولات كافة، والمنادى عندهم مفعول به لهذا الفعل المضمر الذي لا يجوز إظهاره.

وحيث إنَّ المنطق العقلي المجرد كان مطية النحويين في بناء منهجهم لرسم القواعد وتفسير الظواهر الإعرابية المختلفة نجد أن ابن مضاء يستخدم الوسيلة نفسها في تفنيد دعاوهم ودحض حججهم، فهو ينقض دعاوهم في نصب المنادى بفعل لا يجوز إظهاره بأنَّ «هذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل أو تكون معدومة في النفس كما إنَّ الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ، فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذن؟ وما الذي يضمّر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال. فإن قيل: إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل، وإنَّ الكلام بها يتم، وإنَّها جزء من الكلام القائم بالنفس، المدلول عليه بالألفاظ إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً كما حذفت ممَّا يجوز إظهاره إيجازاً، لزم أن يكون الكلام ناقصاً، وأن لا يتم إلا بها، لأنَّها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أنَّ كلَّ منصوب لا بد له من ناصب لفظي. وقد فرغ من إبطال هذا الظنِّ بيقين، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدلُّ عليها خطأ بيِّن^(١).

(١) المصدر نفسه ص ٩١.

ولعل أطرف ما يواجه نظرية العامل من مآزق ورود أحوال منصوبة في كلام العرب الفصحاء دون أن يتقدمها ما يصلح أن يكون عاملاً للنصب.

من ذلك قول العرب: هَذَا الْخَلِيفَةُ قَادِمًا، وَهَذَا ابْنُ أَوْى مُقْبِلًا. فَالْجَمَلَتَانِ تَخْلَوَانِ تَمَامًا مِنَ الْفِعْلِ أَوْ أَحَدِ الْمَشْتَقَاتِ مِمَّا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا لِلنَّصْبِ، وَلَكِنَّ النُّحَوِيْنَ لَا يَعْدَمُونَ حِيلَةَ يَتَمَحَلُونَ بِهَا لِتَفْسِيرِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ كَيْ تَطْرُدَ نَظْرِيَّتَهُمْ فِي الْعَامِلِ^(١).

والحق أنهم لو تخلوا عن هذه القاعدة التي ألزموا أنفسهم بها ولا لزوم لها أصلاً لما وقعوا فيما وقعوا فيه من اضطراب.

مثال آخر يواجه القوم في إعراب قول العرب: عَمَرَكَ اللهُ هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا؟ وَيُرُونَ أَنَّ «عَمَرَكَ» مَنْصُوبٌ وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مَنْصُوبٌ وَليْسَ مَعَهُمَا نَاصِبٌ، فَيَجْهَدُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ، وَالبَحْثُ عَنِ عَامِلِ لِلنَّصْبِ، وَيُنْتَهِي بِهِمُ الْقَوْلُ إِلَى عِدَّةِ سَبَلٍ، مِنْهَا: إِنَّ «عَمَرَكَ» مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ بِتَقْدِيرِ: عَمَّرْتَ اللهُ تَعْمِيرًا، وَمِنْهَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ تَقْدِيرِهِ: أَسْأَلُ اللهُ عَمَرَكَ أَي تَعْمِيرِكَ، وَمِنْهَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ وَالتَّقْدِيرِ: أَسْأَلُ بِحَقِّ تَعْمِيرِكَ اللهُ، أَي اعْتِقَادِكَ بَقَاءِهِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَمَّرْتَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ، إِذَا زَرْتَهُ وَنَصَبَ «عَمَرَكَ» بِتَقْدِيرِ أَذْكَرَكَ عَمَرَكَ اللهُ، أَي زيارتك. وَسِوَاهَا مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي لَا تَشْفِي غَلَّةَ وَلَا تَوْضِحَ غَامِضًا^(٢).

(١) يشترط النحويون أن تأتي الحال لفاعل أو مفعول ولما واجههم قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ قَالُوا: شَيْخًا حَالٌ مِنْ بَعْلِي وَهُوَ مَفْعُولٌ مَعْنَى تَقْدِيرِهِ أَنَّهُ عَلَى بَعْلِي وَاشِيرَ إِلَى بَعْلِي. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: هَذَا عَيَّوْقٌ طَالِعًا، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ جَالِسًا قَالُوا: جَالِسًا حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الظَّرْفِ الْمَسْتَرِّ فِيهِ، وَهُوَ فَاعِلٌ مَعْنَى، لِأَمْنِ الْمَبْتَدَأِ عَلَى الْأَصَحِّ. انظر التصريح الأزهري ١-٣٦٦ ط القاهرة ١٩٥٤.

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٢٦ وحاشية المحقق.

ولو أنهم سلّموا بمقولة: إِنَّ الفتحَةَ ليست علامة إعراب وليست أثراً لعامل وإنّ هذه العبارة دعاء فهي إنشاء لاخبر، لو وعوا ذلك لتجنبوا كل هذا العناء في إعرابهما وتفسيرهما.

وفي هدي المقولة السابقة يمكن أن نفسّر ظاهرة النصب في عبارات مثل: وَيَحْكُ وَيَلْكُ، سَبْحَانَ اللَّهِ، سَحَقاً لَكَ، رَحْمَةً لِلضَّعْفَاءِ، حَنَانِكَ، دَوَالِيكَ. فالنحاة وجدوا هذه المفردات منصوبة في كلام العرب، وهم يقولونها عادة في الدعاء، فأجهدوا أنفسهم كثيراً في البحث عن نواصب لها، ولما كان أكثرها جامداً لا يسمح بتقدير فعل من لفظه، تعسّرت مهمّتهم، وأقروا بعجزهم عن تقدير أفعال لها من لفظها، فافترضوا أنّها منصوبة بأفعال من معانيها. فكلمة «سبحان» تعني تنزيهاً وويل بمعنى عذاب وريحان تعني رزقاً^(١)، ونحو ذلك مما لم يقصد إليه العرب ولم يريدوه، بل هي صيغ وردت في كلامهم وأرادوا بها الدعاء، وقد ضاعت أصولها أو كادت، وإنّما نصبوها لأنّها ليست في موقع المسند إليه (المخبر عنه) ولا في موقع المضاف إليه مثل: عمرك الله، ومثل: ياذا الجلال ومثل: بُعداً للقوم الظالمين، ولقيته وجهاً لوجه، وهو جاري بيت بيت، وتفرّقوا شذراً مذرّاً وأخذته بغتةً، ونحوها ممّا يأتي منصوباً.

ومما جاء من ذلك وحير النحويين قول العرب: أخذته بدرهم فصاعداً، فلما لم يجدوا في العبارة ما يصلح أن يكون عاملاً للنصب في صاعداً أخذوا يتأولون له عاملاً تقديره: فذهب الثمن صاعداً، أو ثم زدتُ صاعداً^(٢)، وهذه قضية لم يقصد إليها المتكلم قطعاً، وحتى لو كان أرادها لم يصرح بها ولم ترد في كلامه،

(١) الكتاب ١-١٦٢ والمقتضب ٣-٢١٧.

(٢) الكتاب ١-١٤٦ والمقتضب ٣-٢٥٥.

وكان يسيرا أن نفسّر النصب في صاعدا بأنه ليس وصفا للدرهم فيَجْرَ ولا مُخَبِّرٌ عنه فيُرفع، فلم يبق الا احتمال النصب فُنصب، ونتجنّب بذلك ما تكلف له النحويون من تفسير.

واضطراب النحويين في تفسير النصب في صاعداً ليس أقل من اضطرابهم في تفسير النصب في أمة من قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ فأمة هنا منصوبة في جملة من القراءات وهي حال، ولكننا لا نجد في الآية ما يصلح أن يكون عاملاً للنصب فيها، فذهبوا إلى أنّ عامل النصب فيها معنى لا لفظ. أي في حال اجتماعها على الحق. أي هذه أمتكم ما دامت أمةً واحدة واجتمعتم على التوحيد^(١) وهم قد رجعوا إلى القول بالمعاني التي تقتضي الحركات من حيث لا يشعرون، وتخلّوا عن فكرة البحث عن عامل مُقدّر هنا.

مما تقدّم يتضح لنا أنّ العناء في البحث عن عامل للنصب في الأسماء المنصوبة هو جهد ضائع كان ينبغي أن يوفره النحويون على أنفسهم وعلى دارسي اللغة، وأنّ الحركات دوال على معان وأنّ الفتحة ليست حركة إعرابية وليست لها دلالة على طائفة بعينها من الأسماء، فلا ينبغي إرهابنا بالبحث عن عامل للنصب قبل الأسماء المنصوبة، وبتسليمنا بهذه الحقيقة نكون قد وفرنا على أنفسنا كثيرا من العناء وعلى لغتنا كثيرا من التكلف والتزيد.

(١) الانبياء ٩٢ وانظر معاني القرآن للقراء ٢-٢١٠ حيث نصبها على القطع، وتفسير القرطبي

الإعراب على الخلاف في الجملة العربية ☆

«محاولة على طريق التيسير»

لا أعتقد أن هناك قضية أثقلت كاهل الدرس النحوي بالمشكلات وجرت عليه من المفارقات قدر ما فعلت ذلك قضية «العامل»، ولعلّ أسوأ النتائج التي تمخّضت عنها هذه المعضلة ذلك النفور والتبرّم اللذان يواجه بهما الدارسون من شبابتنا موضوعات النحو العربي، بسبب ما يلقونه فيها من عنت وإرهاق أفرزتهما هذه النظرية المتعسّفة.

ولو لم يكن لها من أثر غير هذا لكان ذلك كافياً، بل ملزماً لابطالها وتقويضها، ليتحرّر الدرس النحوي وموضوعاته من آثارها الضارة وظلّها الثقيل.

ولعلّ حدود هذه المعضلة وآثارها البغيضة لا تتّضح لمن ألف معايشتها واستسلم لسُلطان إغرائها وبريقها الخادع، فأضحى يردّد مقولاتها دون تمحيص أو إعمال رويّة بل إذعانا لسنة سنّها من قبله، وإدمانا على تجرّع غصّة اتّسع لها صدره، لتضيق بها كلّ يوم صدور تلاميذه.

وإذا كانت فرضيّة الإعراب التقديري وما تقتضيه من تعسّف عند تحليل الجملة العربية تواجه الدارسين في فترة مبكّرة منذ مراحل التعليم الأولى^(١)، فإنّ

(١) يتمثل ذلك في ترديد صيغ مثل: مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها التعذر، الثقل، واشتغال المحل بالحركة المناسبة، مما يشكل خلطاً لدى التلاميذ لا يستطيعون التخلص منه حتى في مراحل التعليم الجامعي.

☆ نشر هذا البحث في مجلة المورد التراثية ببغداد - العدد الثالث من المجلد ١٣ في العام ١٩٨٤م، ثم وجدت أنّ مجلة اللسان العربي الصادرة في الرباط عن مركز تسيق التعريب قد =

ذلك لا يقلل من خطورة التسليم بنظرية العامل والانسحاق وراء المتمسكين بها والداعين إلى الإيمان بها؛ ذلك التسليم يجرنا - كما هو معلوم - إلى إقحام كلمات وتقدير محذوفات (عوامل) لا يتسع النص لها ولا يحتاج المعنى إليها، فضلاً عما تؤول إليه من خلق أبواب وموضوعات في النحو العربي لا داعي لوجودها ولا مسوغ لقبولها مثل بابي الاشتغال والتنازع، ومثل تقدير عامل النصب في المنادى والمصدر الطلبي، والإغراء والتحذير والاختصاص وسواها.

فالخطب إذن في مشكلة الإعراب التقديري أيسر منه في مشكلة العامل، لأنَّ ما يقتضي تقدير حركة أهون كثيراً ممَّا يقتضي تقدير جملة أو كلمة، فضلاً عن أنَّ ميدان الإعراب التقديري رهين بطائفة يسيرة من الكلمات، على حين تتسع مظلة العامل لتغطي عامة أبواب النحو العربي.

ولا يعني هذا - بالطبع - الاستهانة بالآثار المترتبة على قبول مبدأ الإعراب التقديري وما تجرّه من تعقيدات في أذهان الدارسين، دعك عن إقحامها عناصر لغوية ليست موجودة في كلام المتكلم أصلاً.

ولعلّ الذي يوحد هاتين القضيتين هو أنَّهما مبنيتان على مقولتين من المقولات العشر في المنطق. فنظرية العامل مبنية على مقولة الفاعلية. وفرضية الإعراب التقديري مبنية على مقولة الملكية^(١).

= نشرته - غير متعمدة في عددها الثامن والثلاثين لسنة ١٩٩٤م تحت عنوان «رأي في نظرة العلماء للعامل المعنوي (الخالفة) من منظور إعرابي» بعد أن انتحله لنفسه واحد من العاملين في إحدى الجامعات العربية، غافلاً عن أنَّ «الخلاف» غير «الخالفة» التي اقترحها ابن صابر النحوي والدكتور تمام حسان لقباً واصطلاحاً لاسم الفعل، القسم الرابع للاسم والفعل والحرف، وهكذا اجتمعت نقیصة الجهل إلى خطیئة السرقة في هذه المحاولة البائسة.

(١) ينظر توضیح المقولات العشر: التقريب لحد المنطق لابن حزم الأندلسي ص ٤٤ وينظر أيضاً

= مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ص ١٧.

وقد انجزَّ النحاة جميعاً - منذ المراحل المتقدمة في تأسيس النحو العربي بنسب متفاوتة - عن قصد أو غير قصد إلى إقحام المقولات المنطقية لتفسير جملة غفيرة من الظواهر الإعرابية واللغوية، على الرغم من اختلافهم في توجيه بعض هذه الظواهر وتفسيرها، وعلى الرغم من أنَّ بعضهم تنبه إلى خطورة الملازمة وهذا الخلط بين مواضع علم ومواضع علم آخر.

يروى ابن السيد البطلوسي (ت ٥٢١هـ) وهو واحد من أئمة النحاة واللغويين وأوسعهم أفقا، أن مجادلة وقعت بينه وبين نحوي من معاصريه هو أبو بكر بن الصائغ. فجعل ابن الصائغ «يكثُر من ذكر المحمول والموضوع ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان» قال ابن السيد: قلت له: أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو عن قصد منه، للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام^(١).

ويقول في موضع آخر: إنَّ صناعة النحو ليست من صناعة الجدل وإن كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات^(٢).

وكان ابن جنى قد تنبه من قبل إلى ما ستؤول إليه قضية القول بالعامل من تعقيدات والتباسات في أذهان الدارسين فاستدرك قائلا: العمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره^(٣).

(١) المسائل والأجوبة لابن السيد (خ) مكتبة الاسكوريال ٤٣أ.

(٢) اصلاح الخلط:

(٣) الخصائص: ١/١١٠.

ومضمون كلام ابن جني هذا هو ما اعترض به ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) على نفسه حين قال: فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، قيل: لو لم يَسْقَهُمْ جَعَلُهَا عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجته العيِّ وادعاء التقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك. وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك^(١).

إنَّ هذا الذي أفضى إليه اعتقاد كون الألفاظ عوامل يعبر عنه من الناحية النظرية قول أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ): وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشى برجل معدومة، والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم، لأنَّ العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية^(٢).

ويعبر عنه في الجانب التطبيقي تقدير عوامل محذوفة تنصب الأسماء في نحو قول العرب: اشتريته بدرهم فصاعداً، وقولهم: عمرك الله، وقولهم: سبحان الله، وقوله تعالى على لسان امرأة زكريا: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٣).

فهم يجعلون «صاعداً» منصوباً بفعل تقديره: فذهب الثمن صاعداً ويجعلون «عمرك» منصوباً بفعل تقديره: أسأل الله عمرك، ويجعلون «سبحان» مصدرأً منصوباً بفعل محذوف وجوباً من لفظ المصدر «وشيحاً» منصوباً بفعل مفهوم من

(١) الرد على النحاة: ٨٧.

(٢) الانصاف ٢٤٧.

(٣) سورة هود ٧٢ وانظر التصريح للأزهري ١/٣٦٦.

سياق الجملة تقديره: أنبه، ومثل هذه التقديرات للعوامل لا حصر لها في كتب النحو وبخاصة أبواب المنصوبات مثل المنادى وبأبي الإغراء والتحذير والمصادر الطلبية والحال ونحوها.

الأمر الذي جعل واحداً من قدماء النحاة هو أبو الحسين بن الطراوة (ت ٥٣٨هـ) يفكر في تدارك هذه المفارقة بالحديث عن عامل معنوي سماه «القصد إليه» يفسر به نصب بعض المنصوبات من نحو «سبحان الله» معللاً ذلك بأن هذا الضرب من الأسماء لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث (الفعل)، بل يحتاج إلى ذكره خاصة، على الإطلاق، مضافاً إلى ما بعده، فإن «سبحان» اسم ينبيء عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو: إيتاك، ونحو: ويل زيد وويح^(١).

كما يدرج ابن الطراوة فيما انتصب بالقصد إليه لا بعامل فعلي مقدر «زيداً» في مثل قولنا: زيداً ضربته، وزيداً ضربت. فهو لا يجعله مفعولاً مقدماً ولا منصوباً بفعل يفسره الفعل المذكور^(٢) كما يرى ذلك جمهور النحويين.

كما ذهب تلميذه أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ) إلى مثل هذا الرأي في نصب المنادى، فالمنادى عنده منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره^(٣)، كما أخذ به في تفسير النصب في بعض صور الاشتغال^(٤). ونسب إليه أبو حيان أن الاسم عنده في باب الإغراء «مفعول به من جهة المعنى، وإن لم يعمل فيه عامل لفظي»^(٥).

(١) نتائج الفكر للسهيلي (خ) ورقة ١١٠ (نقلاً عن د. محمد إبراهيم البنا ٧٤).

(٢) المرجع السابق: ٧٥.

(٣) المرجع السابق: ٧٥.

(٤) نفس المرجع والصفحة.

(٥) ارتشاف الضرب ٤٩٨ (نقلاً عن د. البنا: ٧٥).

ولا ريب أن هذا الاتجاه الاستقلالي في النظر إلى الظواهر الإعرابية وتفسيرها عند ابن الطراوة وتلميذه السهيلي يتضح امتداده في تفسير ظاهرة منع الصرف في بعض الاسماء الذي خالف به السهيلي جمهور النحويين ورفض بموجه تحليلهم القائم على ادعاء الفرعية في هذه الأسماء وما يترتب عليها من ثقل موهوم يمنع من التنوين والخفض. وأخذ يفسر منع الصرف في كل طائفة من هذه الأسماء بتفسير خاص بها بعد أن فُتد بالدليل اللغوي الصوتي والمعنوي حكاية الثقل المزعومة في هذه الأسماء^(١).

إنَّ الاحتكام إلى ما يمكن أن يُسمَى العامل اللغوي والركون إليه في تفسير الظواهر الإعرابية ممَّا وجدنا صداه في دراسات ابن الطراوة وتلميذه السهيلي من الأندلسيين، نجده ماثلاً بصورة متكاملة تقريباً عند مواطنهما الأندلسي ابن مضاء القرطبي، الذي زعزع بكتابه المعروف «الردّ على النحاة» أسس نظرية العامل النحوي، وما يترتب عليها من قانون الإعراب التقديري وظاهرة التعليل، وكان مفروضاً أن تلغي محاولة ابن مضاء بشكل حاسم نظرية العامل وما يترتب عليها من مشكلات منهجية في الدراسة النحوية، لولا أنها ارتبطت بمذهبه الفقهي الظاهري، الذي لم يكتب له الذبوع بين المذاهب الفقهية الأخرى، فطويت أفكاره الرائدة في الدرس النحوي كما طوي مذهب الظاهري في الفقه.

ولا بد من التنويه بأنَّ ما نسميه «العامل اللغوي» في تفسير بعض الظواهر الإعرابية كان قد تبناه إليه منذ المراحل المتقدمة في تاريخ الدرس النحوي واحد من الرواد المؤسسين للمدرسة البصرية وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)،

(١) أمالي السهيلي: مسألة الممنوع من الصرف.

ولكن الذين جاءوا بعده من النحويين أهملوه لينساقوا وراء عواملهم النحوية ويتسعوا في القول بها فيشتطوا بذلك بعيداً عن سنة اللغة ونظامها الخاص .

لقد استعان الخليل بالعامل اللغوي لتفسير كثير من حالات النصب في الأسماء المنصوبة فقد جاء في كتاب سيبويه : هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما . وهذا قول الخليل رحمه الله^(١) .

وواضح أنّ «عشرون» لا تصلح أن تكون عاملاً لفظياً للنصب في درهما لأنها ليست فعلاً ولا ما يشبه الفعل من العوامل التي تواضع النحويون على إثبات العمل لها، وأن الخليل كان يقصد إلى العامل اللغوي الذي سُمّي في موضع آخر «تمام الكلام»^(٢) . وهذا العامل اللغوي هو الذي عمل النصب في المستثنى هنا تحت مفهوم المخالفة الذي عبروا عنه بالقول «لأنّه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره» ولا عبرة بقول سيبويه : فعمل فيه ما قبله ؛ لأنّ المثال الذي أورده في نفس السياق «القوم فيها إلا أباك» لا يسمح بتقدير عامل يصلح للنصب من فعل ونحوه ممّا تعارف عليه النحويون .

وفي موضع آخر يعقد سيبويه باباً لـ «ما ينتصب لأنّه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو» ويجعل منه قولهم : هو ابن عمي دينياً ، وهو جاري بيت بيت وجعل الناصب لها ما تقدم عليها من الكلام ، قال : لأنّ هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين تقول : أنت الرجل علماً ، فالعلم منتصب على ما

(١) الكتاب ١/٣٦٩ .

(٢) التصريح ١/٣٩٥ .

فَسَرْتُ لَكَ وَعَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ كَمَا عَمِلَ عَشْرُونَ فِي الدَّرْهِمِ حِينَ قُلْتُ: عَشْرُونَ دَرْهِمًا، لِأَنَّ الدَّرْهِمَ لَيْسَ مِنْ اسْمِ الْعَشْرِينَ وَلَا هُوَ هِيَ^(١).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: وَمِمَّا يَنْتَسِبُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اسْمِ الْأَوَّلِ وَلَا هُوَ هُوَ، قَوْلُكَ: هَذِهِ مَائَةٌ وَزَنْ سَبْعَةٍ، وَنَقَدَ النَّاسِ، وَهَذِهِ مَائَةٌ ضَرَبَ الْأَمِيرُ، وَوَزَنًا. قَالَ: وَأَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَنْتَسِبُ فِي هَذَا الْبَابِ يَنْتَسِبُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اسْمِ الْأَوَّلِ وَلَا هُوَ هُوَ، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ ابْتَدَأْتَ اسْمًا لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَبْنِي عَلَيْهِ شَيْئًا مِمَّا انْتَسَبَ فِي هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّهُ جَرَى فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلَا هُوَ هُوَ^(٢).

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا التَّحْلِيلَ الَّذِي اقْتَضَى بِهِ سَيُوبِيهِ خَطِيئَةَ شَيْخِهِ الْخَلِيلِ الَّذِي يَصْرَحُ بِاسْمِهِ فِي هَذَا الْبَابِ، يَعْتَمِدُ تَفْسِيرَ النَّصْبِ بِعَامِلٍ لَغْوِيٍّ هُوَ الْخِلَافُ، فَلِأَنَّ الْأِسْمَ الْمَنْصُوبَ لَيْسَ هُوَ الْأِسْمُ الْمَتَقَدِّمُ عَلَيْهِ، أَيَّ خَالَفَهُ كَانَ مَنْصُوبًا، وَلَا عِبْرَةٌ بِقَوْلِ سَيُوبِيهِ: وَجُعِلَ النَّاصِبُ لَهَا مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مِنَ الْكَلَامِ.

إِنَّ هَذَا الَّذِي أَدْرَكَهُ الْخَلِيلُ بِحَسَنِهِ اللَّغْوِيِّ الْمَرْهَفِ، وَأَفَلَتْ مِنْ يَدِي تَلَامِيذُهُ وَالْأَجْيَالُ الَّتِي تَلَتْهُمْ، مِمَّا آثَرْنَا أَنَّ نَسْمِيَةَ الْعَامِلِ اللَّغْوِيِّ^(٣)، هُوَ بَعِينُهُ مَا تَشَبَّهَ بِهِ مَوْسُو النَّحْوِ الْكُوفِيِّ وَمَنْ احْتَذَى حَذْوَهُمْ فَسَمَوْهُ «الْخِلَافُ» فِي مَوَاضِعٍ وَ«الصَّرْفُ» فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى لِيُفَسِّرُوا بِهِ حَالَاتٍ إِعْرَابِيَّةً مُتَعَدِّدَةً اسْتَعَصَتْ فِي تَفْسِيرِهَا عَلَى غَيْرِهِمْ وَأَجْهَدْتَهُمْ، فَاضْطَرَبُوا فِي تَوْجِيهِهَا وَلَمْ يَأْتُوا فِيهِ بِطَائِلٍ.

وَكَانَ ذَلِكَ الْاضْطِرَابُ نَتِيجَةً مَحْتَمَةً لِلتَّسْلِيمِ بِنَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ النَّحْوِيِّ الَّتِي اسْتَحْوَذَتْ عَلَى الْفِكْرِ النَّحْوِيِّ، وَتَمَكَّنَتْ مِنْهُ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي تَحَوَّلَتْ فِيهِ إِلَى مَا يُشَبِّهُ الْيَقِينَ الْمَطْلُوقَ، عَلَى نَحْوِ مَا رَأَيْنَا عِنْدَ الْأَنْبَارِيِّ.

(١) الْكِتَابُ ١/٢٧٥.

(٢) الْكِتَابُ ١/٢٧٥.

(٣) مُتَابِعِينَ فِي ذَلِكَ الدُّكْتُورُ مَهْدِي الْمَخْزُومِي فِي مَدْرَسَةِ الْكُوفَةِ ٢٦٩ وَمَا بَعْدَهَا.

وقبل أن نستعرض الحالات التي يكون عامل الإعراب فيها الخلاف أو الصرف لا بدّ لنا من أن نفسر اختيار العرب الفتحة لتكون علامة على الاسم المخالف لما قبله، أو الفعل المصروف عما سبقه.

معلوم أن البحث الاستقرائي للمعربات انتهى الى تقرير حقيقة مفادها أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة^(١). فالفتحة هي أخف الحركات^(٢)، وهي بهذا أكثر شيوعاً من سواها^(٣).

والفتحة ليست علامة إعرابية، لأنّ عامّة ما يندرج تحت حكم المنصوب لا يجمع بينه جامع، بخلاف المرفوعات والمجرورات، التي لا تخرج عن دائرتي الإسناد والإضافة.

«واللغة العربية تستعين بالفتحة في كثير من الحالات التي تعاملها بالنصب على الرغم من أن حقها ألا تنصب لو أنه وجدت حالات حركية غير الثلاث الشائعة المعروفة»^(٤).

فالفتحة لا تؤدي وظيفة معينة، إذ يفتح الاسم لأن الفتحة في درج الكلام أخف من غيرها من الحركات^(٥). ولا تؤلف حالات النصب عادة إلا جعبة أو كيساً يتضمّن كل ما استعصى شرحه أو تعليقه، وتعود حالة النصب إلى توزيعية مجانية واعتباطية نراعيها بموجب قوانين صوتية خفية^(٦).

(١) انتهى الى ذلك المرحوم ابراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو: ٥٠.

(٢) إحياء النحو ٧٨ وانظر اللامات لابي الحسن الهروي: ٣٢.

(٣) تبين من الإحصاء أن نسبة شيوع الفتحة هي حوالي ٤٦٠ بالالف والكسرة ١٨٤ والضمة ١٤٦ والسكون ١٩٠. الألسنية العربية ٦٩/١.

(٤) الألسنية العربية لريمون طحان ٢٩/٢.

(٥) المرجع السابق ٢٩/٢.

(٦) المرجع السابق ٢٠/٢.

نستطيع الآن، بعدما قدّمنا من قول بشأن الفتحة، أن نقرر بيقين أنّ هذا العامل اللغوي الذي سمّاه بعض القدماء «الخلاف» يمكن أن يكون تفسيراً ناجحاً لطائفة من الحالات الإعرابية التي اضطرب جمهور البصريين كثيراً في توجيهها وبيان السرّ في تحريكها بالفتح، وتسعى هذه الدراسة إلى جمعها ولمّ شتاتها حول هذا المحور مستجيبة لمقولة وجيهة لواحد من أعلام الدرس النحوي المعاصر فحواها «أنّ النصب على الخلاف، لو عمل بعد توسيع نطاقه ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء»^(١).

ويمكن الآن أن نستعرض طائفة المنصوبات التي يكون عامل النصب فيها الخلاف، لا عوامل لفظية كما يعتقد جمهور النحويين، وتردده المصنّفات النحوية عامة.

أففي الأسماء:

١- الظرف الواقع بعد المبتدأ:

يرى الكوفيون أنّ الظرف إذا وقع «خبراً» عن المبتدأ نحو: الكتاب أمامك، والحقيقية وراءك، فهو منصوب على الخلاف.

وحجتهم في ذلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ أي أن الخبر هو عين المبتدأ في قولنا: الله ربُّنا، السماء غائمة. فحكمها في الإعراب واحد. غير أن عبارة «الكتاب أمامك» ونحوها ليس الظرف فيها في المعنى هو المبتدأ، فلمّا كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما.

(١) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي: ٢٩٧.

وذهب البصريون إلى أن الظرف هنا منصوب بفعل مقدر نحو: استقر أو اسم فاعل نحو: مستقر.

واحتجوا لذلك بأن الاصل في قولنا: الكتاب أمامك، في أمامك، لأنَّ الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى «في» و«في» حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولنا: عجبت من زهدك. فلو قلت: من زهدك، لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به فدل على أن التقدير في قولك: الكتاب أمامك، الكتاب استقر في أمامك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف. وأما من ذهب منهم إلى تقدير اسم الفاعل «مستقر» فحجته أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، لأنَّ اسم الفاعل يجوز أن تتعلق به حروف الجر، والاسم هو الأصل والفعل فرع، وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع، فضلاً عن أن تقدير الفعل يحوج إلى تقدير آخر، وهو ضمير الفاعل بخلاف الاسم الذي لا يلزم ذلك، وما لا يحوج إلى تقدير أصل لما يحوج إليه.

وهناك ما يظن أنه رأى ثالث ينسبونه إلى ثعلب، مفاده أنَّ الأصل في قولنا: أمامك الطعام، حلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفي بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل^(١).

والذي يظهر لي أن رأى ثعلب هذا هو تفسير معنى وليس تفسير إعراب، فهو يدرك أن الظرف ما دام وعاء للذات أو للحدث فهو منصوب على الظرفية الزمانية أو المكانية. وإتّما قدر الفعل «حلَّ» أو استقرّ توضيحاً لمقتضى دلالة الظرفية المرتبطة بالحلول أو الاستقرار، ولهذا لم يُثبت له عملاً في الظرف.

(١) الانصاف مسألة ٢٩، ابن يعيش ٩٠/١، الرضي ٩٢/١، التصريح ١٦٦/١.

أما إذا كان لفظ الزمان أو المكان لا يؤدي وظيفة الظرفية بل الإسناد كقولنا: انقضى شهران من العام، أو مر عام على رحلتي، أو الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ، أو ازدهر جنوب البلاد وشمالها، أو الإضافة كقولنا: قضيت بداية اليوم في المزرعة، وتجولت في جنوب البلاد ووسطها، فحكمه حكم سائر الأسماء في استحقاق الرفع عَلماً على الإسناد والجرّ عَلماً على الإضافة.

فيكون نصب الظرف مع المبتدأ هنا ليس بعامل لفظي كما يرى البصريون، بل بعامل وظيفي لغوي، فحواه أنه لا يصلح أن يكون خبراً عن المبتدأ أي مسنداً، لأنّه في المعنى ليس هو المبتدأ.

وهذا العامل الوظيفي هو «الخلاف» الذي نص عليه بقية الكوفيين صراحة. وبذلك لا يشكل توجيه ثعلب لهذه المسألة ما يمكن أن يكون رأياً ثالثاً فيها، بل هو في حقيقته رأي الكوفيين، لا سيما أنه يرى أن الفعل «غير مطلوب واكتفي بالظرف منه».

وإنما لجأ ثعلب إلى هذا التفسير، ليقرّر أنّ الظرف هذا منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزمانية، وليس الإسناد أو الإضافة، فبهذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي فكان منصوباً لا مرفوعاً، تمييزاً له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه.

ولعل من المفيد هنا أن لا نتجاوز الرد الواهي الذي طرحه الأنباري نيابة عن أصحابه البصريين بقوله: لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً، لأنّ المبتدأ مخالف للظرف كما أنّ الظرف مخالف للمبتدأ، لأنّ الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنّما يكون من اثنين فصاعداً^(١).

(١) الانصاف ٢/٢٤٧.

والواضح أن الانباري غفل عن أن حكم الرفع في المسند إليه قانون لغوي ثابت وليس أمراً اعتبارياً يمكن التخلي عنه لأدنى ملاحظة، زيادة على أن الظرف وبقية التكملات اختصت بالنصب تمييزاً لها عن المسند إليه المرفوع والمضاف إليه المجرور، فالنصب هنا ليس أمراً طارئاً على الظرف وهو يؤدي دور التكملة. وتوزيع العلامات الإعرابية في اللغة العربية وبخاصة الضمة والكسرة محكوم بقانون وظيفي يكاد يكون صارماً وليس خاضعاً للافتراض الجدلي على النحو الذي يتصوره صاحب الإنصاف.

والظاهر أنَّ المعايير العقلية البحت التي تحكم تفكير الأنباري أملت عليه فهماً خاصاً لفكرة «الخلاف»، بحسبانها قيمة مجردة تستلزم بالضرورة ظاهرة النصب، ومن شأنها بحسب هذا الفهم أن تؤثر في طرفي الجملة فتلحق بهما النصب لأنها ماثلة فيهما كليهما بالنسبة لبعضهما.

ولا شك أن هذا التصور لم يكن في خاطر أولئك الذين قالوا بفكرة الخلاف، بل كانوا يلمحون فيها قيمة تنويعية في سياق النظام الوظيفي لعناصر الجملة. فما خالف المرفوع الذي هو المبتدأ، في مؤداه، ولم يكن مضافاً إليه لا بدّ من أن يكون منصوباً.

ولا بدّ من التنبيه هنا إلى أن الظرف ليس خبراً عن المبتدأ، حتى عند هؤلاء الذين لم يقدرُوا عاملاً لفظياً يفسر النصب فيه، بدليل احتجاجهم بأن الظرف هنا ليس في المعنى هو المبتدأ، وشرط الخبر أن يكون في المعنى هو المبتدأ.

ويتهيأ بنا هذا إلى نتيجة أخرى مؤداها أن الجملة العربية لا تشترط في إفادتها وصحة تكوينها تكامل العلاقة الإسنادية كما هي في تصور النحويين.

فجملة الظرف ليس فيها مسند بالمفهوم الذي تعارف عليه النحويون، وهو أن يكون هذا المسند عين المسند اليه (المبتدأ) وليس هناك ضرورة لتقرير مشتق محذوف أو فعل ليكون عاملاً في الظرف، ويكون هو الخبر في عين الوقت، وذلك لتمام المعنى في الجملة بوجود الظرف وحده، وللاستغناء بعامل الخلاف في تفسير النصب في الظرف وبهذا تكون جملة: الطريق أمامك، في خلوها من علاقة الإسناد مع إفادتها معنى يحسن السكوت عليه، شبيهة بجملة النداء، التي لا تنطوي على علاقة إسنادية. وكذلك جملة القسم في قولنا جواباً على كلام سابق: لا والله، أو بلى والله.

٢- خبر ليس، ما الحجازية، لا، لات، إن.

يدرج النحويين ليس في أخوات كان، وهي عندهم فعل ماض جامد لم يأت منه مضارع ولا أمر، وليس له مصدر.

وأصلها عند الخليل والفرّاء: لا أيس بمعنى «وجود» وقد سمع عن بعض العرب قوله: ليس لفلان أيس، ثم حذفت الهمزة أو الألف فصارت «ليس» كلمة تفيد النفي وأدرجت بحكم نوع العمل الذي ينسب إليها مع مجموعة الأفعال النواسخ التي تشبهها في الاقتران بجملة الابتداء^(١).

ولم يكن مذهب الخليل في أصل «ليس» افتراضاً محضاً، بل أيد البحث اللغوي في الساميات أنّ «أيس» تدل في اللغة الأكديّة على الوجود أيضاً وهي في العبرية (أيش) وفي الآرامية (أيث)^(٢). ويظهر أن هذه المفردة (ليس) ثمرة لتطور صيغة من صيغ الأصول السامية الأمّ في موطنها الأول.

(١) اللسان: ليس.

(٢) الفعل، زمانه وأبنته للدكتور إبراهيم السامرائي ٦٥ والتطور النحوي لبرجشتراسر ١١١ وفقه

اللغة لوافي: ١٨٨.

وعلى هذا يكون من الصعب إدراج «ليس» بضمن الأفعال التي اصطَلحوا عليها بالأفعال الناقصة، ويكون مقبولاً ما نسب إلى أبي علي الفارسي وابن السراج وابن شقير من القول بحرفيتها^(١).

فهي ليست صيغة فعلية تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث المقترن بزمن فدلالته على الزمن معدومة، ولا عبرة بما يقال أنها تنفي الحاضر، لأنهم يدرجونها في صفّ الأفعال الماضية، ودلالته على الحدث معدومة أيضاً، ودورها أنّها تنفي العلاقة الإسنادية القائمة بين المسند والمسند إليه بعدها، ولعل هذا هو مسوغ النحويين لإدراجهم إياها بضمن الأفعال التي قالوا بخلوها من الدلالة على الحدث، وأطلقوا عليها اسم «الأفعال الناقصة» فضلاً عن اتصالها بالضمائر مثل: لستُ ولسنا ولستم، علماً بأن هذه الضمائر تتصل بالحروف النواسخ أيضاً مثل إنّ وأخواتها، مما جعلهم يرون في ذلك وجهاً لتشبيهها بالأفعال.

ولعل ما يؤكد حرفية «ليس» أنها فارقت الأفعال الناقصة عامة في أنّ خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها^(٢). وعلل النحويون ذلك بأنها فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف.

قالوا: والذي يدل على هذا أن «ليس» في معنى ما، لأنّ «ليس» تنفي الحال كما أن «ما» تنفي الحال، وكما أنّ «ما» لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١، مغني اللبيب ٣٢٥/١ (ط دار الفكر - بيروت) ..

وقد بسط أبو علي الفارسي القول بحرفيتها واحتجّ له طويلاً في كتابه: الحليّات وإعراب المسائل المشكّلة في الشعر.

(٢) هذا رأي الجمهور وخالفهم الفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور.

على أن من النحويين من يغلب عليها الحرفية كما يقول الأنباري ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ. فرفع الطيب والمسك جميعاً، وبما حكى أن بعض العرب قيل له: فلان يتهددك، فقال: عليه رجلا ليسي. فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال، ولأنها لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت به التاء فيقال في «لستُ»: لَيْسْتُ. وقد حكى سيويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمتزلة «ما» في اللغة التي لا يعملون فيها «ما» فلا يعملون ليس في شيء^(١)، وتكون كحرف من حروف النفي، فيقولون: ليس زيد منطلق، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية، كما يقول الأنباري في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه^(٢).

ولعل هذه القرائن الاستعمالية في استخدام «ليس» مما ساقه الأنباري، والقرائن الدلالية فيما تضمنته بنيتها وعملها الوظيفي كافية للقول بحرفيتها ونقض مذهب الجمهور في القول بفعاليتها.

وما دمتنا قد رجحنا القول بحرفية «ليس» يكون علينا إذن أن نفسر نصب خبر المبتدأ بعدها على الخلاف كما هو الأمر تماماً في جملة «ما» الحجازية النافية وجملة «لا» النافية لغير الجنس و«لات وإن» النافية. ويكون الخلاف بين المبتدأ والخبر المترتب على نفي العلاقة بينهما سبباً في تغاير الحركة الإعرابية بينهما ونقلها في المسند من الرفع إلى النصب، ويكون النصب في خبر المبتدأ بعد «ليس» مقيساً على النصب في خبر «ما» النافية وأخواتها، وليس العكس.

(١) الكتاب ١/٧٣.

(٢) الانصاف ١٦/٢ (مسألة ١٨).

ويفترض على هذا أن تُرْحَلَ «ليس» من باب الأفعال الناقصة التي أُقْحِمَتْ فيه تحت تأثير القول بنظرية العامل النحوي إلى باب أدوات النفي الداخلة على الجملة الاسمية، ويكون «الخلاف» هو التفسير المشترك لظاهرة نصب الخبر بعد هذه الأدوات جميعاً.

ومما يرجح ذلك أن انتقاض النفي بإلاً وإثبات إسناد الخبر للمبتدأ يلغى النصب في الخبر ليعود مرفوعاً بحكم التبعية كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ...﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ﴾^(٢).

٣- المستثنى بإلاً:

للمستثنى بإلاً أحوال متنوعة كما هو معروف، ولن نعرض لما كان مستحقاً للرفع ولا لما كان مستحقاً للجبر، بل للمستثنى المنصوب في جملة الاستثناء التام في مثل قولنا: تمَّ الكتابُ إلاً فصلاً واحداً. وقولنا: ليس لي طريقٌ إلاً طريقَ الحقِّ.

فالمستثنى في هذين المثالين استحق النصب «لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره»^(٣). وهذا الإخراج يقتضي مخالفة في العلامة، ولا يمكن أن تكون هذه العلامة غير الفتحة للأسباب التي قدّمناها، سواء كان هذا الذي قبله مرفوعاً كما مثلنا أو مجروراً كما في قولنا: ما قرأت من الشعر إلاً القديم.

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) آل عمران: ١٨٥.

(٣) الكتاب ١/٣٦٩.

وتسحب هذه الحال على المستثنى الواقع بعد مستثنى منه منصوب مثل قولنا: قرأت الكتاب إلا فصلاً واحداً. ويبدو أن النصب هنا لا بدليل عنه. فالمستثنى في هذه الأمثلة إنما نصب لأنه «مُخْرَجٌ مما قبله» ومخالف له في الحكم الوظيفي الذي يؤديه، وكان من اللازم تبعاً لذلك أن يخالفه في الشكل الإعرابي الذي يشكل قرينة الحكم الوظيفي ودليله في عامة التراكيب.

ويجئنا القول بهذا التفسير الاضطراب الذي آلت إليه آراء النحويين في تعليل ظاهرة النصب في الاستثناء التام، فقد تشعبت بهم الطرق في تفسير هذه الظاهرة، فذهب بعض الكوفيين والمبرد والزجاج إلى أن العامل فيه إلا، وذلك لأنها قامت مقام أسثني وكان المبرد يرى أن إلا هنا قامت مقام الفعل المتقدم أو نابت منابه في عمل النصب.

وينقض هذا الرأي أن إلا لا تقتضي النصب دائماً، بل يأتي المستثنى بعدها مرفوعاً أو مجروراً أحياناً.

وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن إلا مركبة من «إنَّ ولا»، ثم خفقت إنَّ وأدغمت في النفي اعتباراً بلا، ومثل ذلك ما نسب إلى الكسائي من أن المستثنى نصب لأنَّ تأويله: قام القوم إلا أنَّ زيداً لم يقم. كما حكى عنه أنه قال: يتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول ومعلوم أن رأى الفراء والكسائي يقوم على ظنِّ لم تثبته بعد دراسة التطور التاريخي للغة العربية ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل كما يقول الانباري^(١)، فضلاً عن أن هذا التركيب الجديد «إلا» لا يقتضي دائماً النصب.

(١) الانصاف ٢٦٤.

ويرى البصريون أن ناصب المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسطٍ إلا .
وهذا مردود بأن جملة الاستثناء لا تقتضي بالضرورة تقدم فعل وذلك مثل قولنا:
العلم كنزٌ إلاّ علماً أريد به هلاك الناس^(١) .

٤- غير، سوى الاستثنائيتين :

مما يتصل بالمستثنى بإلاً في نصبه على الخلاف «غير» المنصوبة المضافة إلى
المستثنى في قولنا: اكتمل المشروع غير جزء يسير، واطلعت على مرافق المدينة
غير مكتبتها، وقرأت الشعر غير المديح .

فقد قامت «غير» هنا بصفقتها مضافة إلى المستثنى مقام المستثنى واستحقت
الحكم الإعرابي الذي كان يستحقه لو كان الاستثناء بإلاً، أمّا نصب «غير» بعد
المستثنى منه المنصوب فتفسيره يلتقي بتفسير النصب في قولنا: اقتنيت الصحف
إلاً واحدةً . وهو كما بيّنا قائم على عدم البديل . فلا يمكننا استبدال الفتحة هنا
بضمة ولا بكسرة لأنهما علامتان إعرابيتان خاصتان بالإسناد والإضافة . والعربية
حينما تضطر إلى أمر فإنها تخالف سننها فيه، كما فعلت حين جعلت الياء علامة
واحدة للنصب والجر في جمع المذكر السالم، بعدما جعلوا الألف التي هي
علامة فرعية للنصب علامة للرفع في المثني بدلا من الواو التي خصوا بها جمع
المذكر السالم المرفوع^(٢)، وكما جعلوا حذف النون في الفعل المضارع المسند
إلى الاثنين والجمع والمؤنثة علامة مشتركة للنصب والجرم .

(١) الانصاف مسألة ٣٤ .

(٢) قد يوحي هذا بأن المثني لا بد أن يكون متأخرا في ظهوره عن الجمع السالم لأنه خص في
الرفع بعلامة إعراب لا تتصل بظاهرة الرفع أو بصوت الضم .

ويمكن القول إنَّ ما صح في إعراب «غير» ينطبق على «سوى» الاستثنائية. فلو كانت هذه الكلمة -وهي تؤدي مؤدى «غير» في المعنى وفي الوظيفة- تحتمل ظهور العلامة الإعرابية لتحركت بالفتح حكمها في ذلك حكم «غير» ولكن اعتلالها بالألف لا يسمح بذلك، ولولا أنَّنا نرفض سِنَّة الإعراب التقديري التي يلتزم بها النحاة لقلنا أنها منصوبة بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر كما يقولون. ولا بد من التنبيه هنا إلى أن النحاة تجافوا عن الحقيقة كثيراً حين عدّوا «سوى» ظرف مكان منصوباً على الظرفية بحركة مقدرة^(١). والذي أوقعهم في هذا الوهم التفسير الذي نقله سيويه عن الخليل بشأنها. قال سيويه: وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنَّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء^(٢).

وواضح أن هذا تفسير معنى لا تقدير إعراب، لأنَّه فسرها في موضع آخر بمعنى بدل^(٣).

ولم يكن الخليل غافلاً عن خلوها من الدلالة على المكان أو من خصائص الظرفية المعروفة. ولو كان الأمر كذلك لصح أن يكون ذلك منطبقاً على كلمة «غير» لأنَّها تؤدي في معناها مؤدَّى «سوى»، وكلاهما يفيد معنى المخالفة لما قبلهما، فيكون ما بعدهما مستثنى ممَّا قبلهما، وبحكم اسميتهما وملازمتهما للإضافة حلاً محل المستثنى، في الموقع الإعرابي واستحق المستثنى حكم الجبر بإضافتهما إليه.

(١) ابن يعيش ٨٢/٢ والرضي ٢٨٤/١ والانصاف مسألة ٣٩.

(٢) الكتاب ٣٧٧/١.

(٣) الكتاب ٢١٠/٢. وينظر مبحث «التعارض بن تأويل المعنى وتقدير الإعراب» في ص ٧٧

من هذا الكتاب.

والدليل على اسميتهما أنَّهما يقعان مواقع إعرابية متنوعة. فقد يبدأ بهما، وقد يكونان فاعلين، وقد يكونان مجرورين بحروف الجر، وقد يقعان نعتين لما قبلهما فيتبعانه في إعرابه رفعاً ونصباً وجرأً. والمراجع أنهما كانتا تستعملان في بيئتين لغويتين مختلفتين للغرض نفسه، ثم التقت اللهجات المتعددة في مراحل التوحيد اللغوي.

٥- المستثنى بعد خلا، عدا، حاشا، ليس، لا يكون:

يذهب النحويون إلى أن المستثنى بعد خلا وعدا - ما لم يكن مجروراً - يكون منصوباً على المفعولية، وعامل النصب فيه «خلا، عدا» وهما فعلان ماضيان جامدان في صيغة الاستثناء هذه. والفاعل مستتر فيهما يعود على محذوف مقدر مفهوم من معنى السياق^(١). فتقدير قولنا: نهض الجالسون عدا الضعفاء أو خلا الصغار. نهض الجالسون عدا الناهضون الضعفاء، أو خلا الناهضون الصغار. و«عدا وخلا» هنا بمعنى جاوز، فيكون ما بعدهما منصوباً على المفعولية، ولا أعتقد أنَّ هذا التوجيه يقلّ غرابة وبعداً عن الحقّ عن توجيه بعضهم النصب بعد «إلا» بأنه بفعل تقديره: أسثني، نابت إلاً منابه.

والظاهر أنَّ لفظتي «خلا وعدا» الاستثنائيتين تجاوزتا وضعهما الأول وفقدتا قدرتهما على التصرف فلازمتا صيغة الماضي وجمدتا عليها، كما صار الحال مع «نعم وبس» اللتين لازمتا في المدح والذم، صيغة الماضي مع تغيير واضح في هياتهما الصرفية. وأصبحت «عدا وخلا» تؤديان مؤدَى «إلا» أو مؤدَى «غير» في المعنى.

ولأنَّهما ليستا اسمين كثير وسوى لم تصح إضافتهما إلى ما بعدهما، فكان ما بعدهما منصوبا على الخلاف لما قبلهما بحكم خلافه له في العمل الوظيفي الذي يؤديه في الجملة، أما إذا كان ما قبلهما منصوبا أيضاً فتفسير نصب ما بعدهما يتطابق مع ما قلناه في تفسير نصب المستثنى حال كون المستثنى منه منصوبا أيضاً.

أما حاشا، فإنَّ المستثنى بعدها يكون مجروراً، ولم يحفظ فيها سبويه غير الجر^(١). ولذا عدها حرف جر. ويكون أيضاً منصوبا، وهو رأي الجمهور. وهي أتخذ فعل ماض جامد وزاد المبرد على ذلك أنه رأى فيها فعلا متصرفا يأتي منه مضارع، على نحو ما جاء في قول النابغة:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد

ويكون المستثنى بعدها منصوبا على المفعولية، كما هو حاله مع «عدا وخلا»^(٢).

والذي نرجحه هنا هو أن نصب المستثنى بعد «حاشا» - وهي صيغة جامدة اختصت بالاستثناء وليست فعلا متصرفا كما ذهب إلى ذلك المبرد - على الخلاف لما قبله، لأنَّ مؤداهما مؤدَى «عدا وخلا» في إفادة إخراج ما بعدها مما قبلها. وما استدل به المبرد على فعليتها مردود بأن «أحاشي» في البيت فعل مضارع بمعنى أسثني، وأخذ مفعولا به لا مستثنى «أحد» المجرور بحرف الجر الزائد، فهي ليست مضارع «حاشا»، لأنَّ «حاشا» ليست فعلا، ولا تحتمل ضميراً مستتراً يعود على الفاعل المتكلم، كما هو الأمر في أحاشي، وإنَّما اشتقت أحاشي من حاشا الجامدة كما اشتقت «يسوف» من «سوف» و«يلولي» من «لو»، و«يبحر من البحر» و«ينجد من النجد».

(١) الكتاب ٣٧٧/١، ٣٥٩.

(٢) المقتضب ٣٩١/٤، والديوان (ط دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٠).

فعلى هذا تكون حاشا صيغة جامدة تفيد معنى الاستثناء، فإذا كان الذي بعدها منصوباً فانما ينصب على الخلاف لما قبله.

والمستثنى بعد «ليس» يكون حكمه في النصب حكم المستثنى بعد «خلا وعدا»، فهو منصوب على الخلاف لما قبله. وقد جاء في الحديث الشريف: ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء. ويرى النحويون في المنصوب هنا خبراً لليس وأن اسمها محذوف يفهم من سياق الكلام^(١)، وتقديره هنا: ليس المأخوذ عليه أبا الدرداء.

ويكون عامل النصب عندهم «ليس» وهم بذلك يقعون في نفس الوهم الذي وقعوا فيه عند تفسير النصب بعد «الإلا وعدا» حينما رأوا في المنصوب مفعولاً لعامل متقدم.

والذي لا شك فيه أن «ليس» سواء أفادت الاستثناء أم لم تفده هي أداة للنفي واحدة في فحواها ووظيفتها، فهي تلغي العلاقة الإسنادية القائمة فيما تدخل عليه إلا أنها في حالة الاستثناء تفيد إخراج ما بعدها مما قبلها، فيكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الحكم الإعرابي ويكون حقه النصب لأنه لا توجد علامة بديلة غيره لمعنى الخلاف. وهي في غير الاستثناء تقتضي أن يكون المسند بعدها مخالفاً للمسند إليه بسبب إلغاء علاقة الإسناد، فيكون منصوباً لأنَّ الفتح علامة صالحة للتعبير عن الخلاف.

ولعل تباين هذه الآثار الإعرابية التي ارتبطت بـ «ليس» تبطل القول بنظرية العامل النحوي التي تمسك بها النحويون. فمن غير الصائب أن يكون عامل واحد يعمل في المسند إليه الرفع تارة والنصب أخرى ولا عبرة بما يراه النحويون من أن زيدا بعد «ليس» الاستثنائية خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: ليس بعضهم زيدا،

(١) الكتاب ١/٣٧٦، المغني ١/٣٢٥ (ط دار الفكر - بيروت).